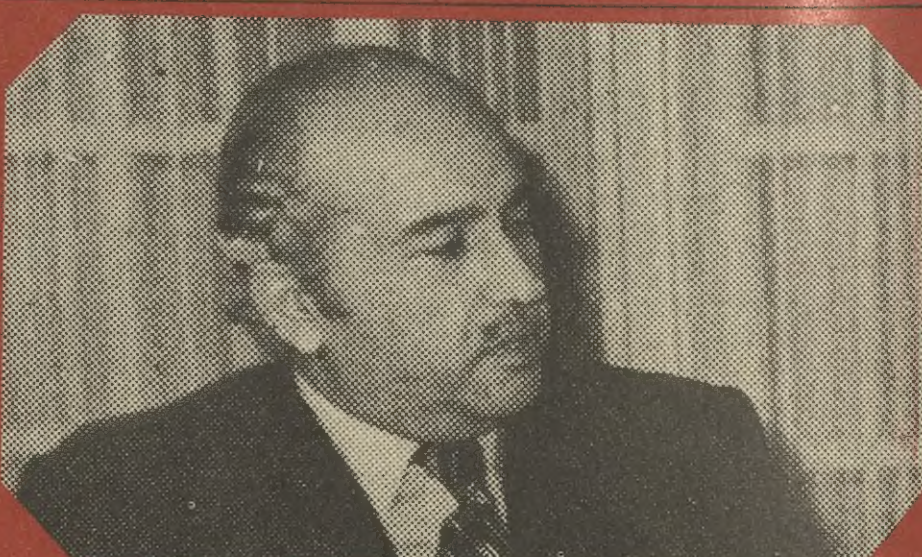
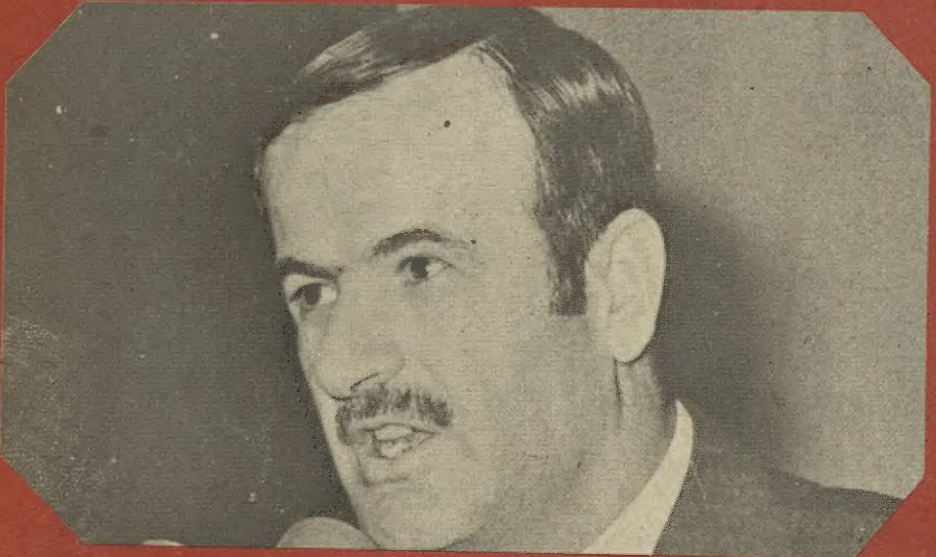


بيروت ٢٥/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٩ - السنة ١٣ - العدد ٢٥ من.

في هذا العدد :

- الحلقة الثالثة من مناقشة مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- وجهة نظر حول مسألة هجمات الفجوة في النظام المصري.
- أربع منظمات ثورية في أميركا اللاتينية تشكل «قيادة تيسير» بينها.
- معركة الحريات في الجنوب المحتلة المركزية لربيع مخطط منبر لبطاوة.
- وصاية المضامير الديمقراطية.
- الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية.

زِيَارَةُ فَهْمِي وَالسَّقَافِ لَوَاشْتَنْطُن لِلضِفْطِ عَلَى أَمِيرِكَا.. أُم عَلَى سَورِيَا؟!



التشكيلات الادارية:

الفاء طائفية الوظيفة أم تجديد وظيفة الطائفية

اجل ان « بنفس » الأعمال عن نعمتهم وغضبهم !!

هذا اعتراف صريح من قبل القطب الرئيسي لليمين النقابي بأن سبب تعليق اضراب ٦ شباط ليس سببا مطلقا ، أي أنه ليس ناتجا عن اقتناع بان التنازلات التي قدمتها الدولة كافية للتعليق . بل ان القرار في اساسه سياسي . أنه ينطلق من ضرورة تميع حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، وضرورة لحم حالة التعبئة العامة التي احتاحت الطبقة العاملة واطوع الجماهير الشعبية تهديدا للسادس من شباط .

مرة أخرى ، لا يتردد اليمين النقابي في أن يعلن عن وظيفة الرئيسية : ضبط الطبقة العاملة ولعب دور الشرطة الاحتياطية عليها ، وتفتيس نضاليتها وتميع تعبئتها . وهذا كاف بحد ذاته لأن يبدد مئات التصريحات السابقة حول أهمية عدم « تسييس » النزاعات العمالية . فكل ما يقوله اليمين النقابي يتعلق بدوره السياسي ، لا النقابي . المه ، بالنسبة اليه ، لا تتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية ، الا تحرج السلطة امام تنامي النضالات المطالبة . وهذا باختصار هو الدور السياسي لليمين النقابي . على أن غريبال خوري ، وحاشيته بات يدرك أن قرار تعليق الاضراب لم يؤد غرضه هذه المرة . النقمة العارمة عبرت عن نفسها رغبا عنه في أشكال الاضراب العمالي والتسعي التي انفجرت يوم ٦ و ٧ شباط رغما عن قراره بتعليق الاضراب . وليس هذا تعبيراً عن « سلبية ناقصة » يائسة « تم الشعب اللبناني . هذا تعبير عن مدى نضج الوعي الطبقي والسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية ، ومدى تزايد إمكانات التعبئة والتنظيم والضغط والنضال لدى اوسع الجماهير اللبنانية .

هذا هو المخزون الذي تحمله الحركة الشعبية وهي تتأهب ، مجددا لاستخدام سلاح الاضراب العام من اجل انحد من تدهور مستوى معيشتها وتحقيق كافة مطالبها .

بعد اعتراف الاتحاد العمالي بسلامة الحالة الدولية في مكافحة الفساد لماذا، إذن، قرّرتم تعليق اضراب ٦ شباط ؟

وبعد التحذير من «سلبية ناقصة» يائسة، تم اكرية الشعب اللبناني، لا يعلم الا الله مدى خطورتها على هذه البلاد « ، يحدد « الاتحاد العمالي العام » مطالب جديدة أهمها : إعادة الاسعار الى مكانتها عليه في مطلع عام ١٩٧٤ وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل (الصرف الكفي) .

ما معنى اقول « الاتحاد العمالي العام » ؟ تعني بكل بساطة ، بأن زيادة الاجور ، وهي المكسب الذي جرى نفضه وتضخيمه تبريرا لتعليق الاضراب ، جاء «مبتورا» . وتعني أن هناك مطالب اساسية هي وحدها القادرة على الحد من الغلاء - وعلى الاخص ما يسميه « الاتحاد » توسيع صلاحيات مكتب الحبوب - ترخيص الدولة حتى البحث فيها . وتعني اخرا وليس اخرا ان الوعود بقيت وعودا وان المشاريع تنام في الادراج .

يعترف بكل ذلك ، فمن حق اي مواطن أن يتساءل : لماذا انن جرى تعليق اضراب ٦ شباط ؟ لنسمع الجواب على لسان غريبال خوري نفسه في تصريح الى احدى الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية - اي الى صحيفة لا امل للعمال في ان يطلعو عليها - يعترف رئيس الاتحاد العمالي العام بأسسبب الحقيقي لتعليق الاضراب . يقول ان حالة عارمة من التذمر والغضب تراكمت عشية ٦ شباط . ولو قدر لذلك الاضراب ان ينفذ ، لانفجرت هذه النقمة . وغريبال خوري - على حد قوله - ليس مستعدا لـ « تخريب » البلاد من

التجاري . ويتضمن معها اقطاب الاقطاع السياسي وعلى الاخص ريمون اده وكميل شمعون وبييار الجليل ، فيما «تعاطف» رشيد كرامي . وفي الوقت نفسه ، يستتر كبار ملاكي العقارات واصحاب الشركات المقارية وراء صفار الملاكين للضغط من اجل «الرافعة» تجاه «المؤجرين» وعدم تخفيض الاجارات .

اخرا ، ليس اخرا . المشاريع تنام في الادراج والوعود بقيت وعودا . وليس هذا ما تسجله الاحداث فقط ، بل ما يعترف به «الاتحاد العمالي العام» ايضا . في اواسط الاسبوع الماضي ، اصدر الاتحاد بيانا عنيف اللهجة ضد لا مبالاة الدولة امام استمرار موجة الغلاء ، يهدد فيه بتقديم موعد الاضراب العام المقرر «مبديا» في ٢ نيسان .

البيان الصادر بعد اسبوع فقط من موعد الاضراب العمالي العام الذي علقه الاتحاد بناء على «إيجابية» موقف الدولة ، يعترف بان الدولة لا مبالية امام موجة الغلاء ، والمجلس يتهرب من قانون الاجارات ، والمشاريع المعجلة المكررة المتعلقة بالمطالب العمالية تنام في الادراج ، وزيادة الاجور بنسبة ١٠ بالمائة «مبتورا» لأنها تستثني من هم دون العشرين من العمر . كما يعترف بيان الاتحاد بان الدولة « تستبعد نهائيا » اي بحث في تعديل المرسوم ٣٤ - المتعلق بالوكيل التجاري - وفي توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشمندر السكري .

ماذا بقي من « النتائج الايجابية » لما تقدمته الدولة عشية ٦ شباط والتي جرى على اساسها تعليق الاضراب العمالي العام ؟

السؤال وارد باشكال مختلفة على لسان الالف من أبناء شعبنا . والجواب عليه تقدمه مجمل تطورات الاسبوع الماضي .

تشهد البلاد ارتفاعا جديدا في الاسعار . ارتفعت اسعار اللحوم وها ان القصايين يهددون بالاضراب ، بعد ان «لم يعد باستطاعتهم بيع اللحم وفق التسعيرة الرسمية» . اصحاب الاقراان يقررون رفع سعر الخبز ١٠ قروش .

اعلنت النقابات الحرفية عدم استعدادها لدفع الزيادة الرسمية الجديدة على الاجور ورفع الحد الأدنى لعمال الحرف . واكتشف «الاتحاد العمالي العام» ان قرار الزيادة يحرم من هم دون العشرين سنة من فرصة الحصول على الحد الأدنى للزيادة (٥٠ ليرة) . ومن هم دون العشرين سنة يشكلون قسما كبيرا من العمال ، ان لم نقل اكرية العمال .

امام تخاذل قيادة اليمين في «الاتحاد العمالي العام» ، « يستأيد » ارباب العمل ، ويلجأون الى الصرف الكفي . ادارة «امركان لاف» قررت صرف ٥٠ من اصل ٩٠ من عدائها . وادارة معمل « صفا » لتوضيب الحشيات في صيدا تقفل معملها في وجه اكثر من مئتي عامل .

المجلس النيابي يتهرب من نقاش قانون الاجارات بحجة رفض الروض لضغط المظاهرات . لكنه «يناقش» الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب . ولا يجد وزير الداخلية - من اجراءات سوى منع المظاهرات في الوصول الى ساحه النجبة ! وفي الوقت نفسه ، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين المقاريين لمنع اي تعديل على مشروع القانون المقترح . جمعية التجار توسع نشاطها ضد فرض ضريبة على الخلو

المعارك العمالية مستمرة...

وشاحات الحشيات التي تدخل المعمل وتخرج منه .

وبدأت المفاوضات بين حبيب عبد الجواد ، رئيس اتحاد نقابات الجنوب ، واتحاد عمال فلسطين من جهة وادارة المعمل من جهة ثانية ، يوم السبت الماضي . لا زال عمال « صفا » يتجمعون يوميا على ابواب المعمل والاضنين قرار الاقبال ، مصرين على تحقيق كل مطالبهم . وهم يتداولون الخطوات الضرورية لتصفيد تحركهم في حال نعت ارباب المعمل .

وعمل صفا يقتل ابوابه ويصرف اكثر من مئتي عامل منذ فترة وعمل معمل صفا لتوضيب الحشيات يتداولون في مطالبهم ابتحة . يوم الاحد ١٠ شباط انجاري ، عقدوا اجتماعا اثاروا خلاله لجنة قيادية تمثل افة عروع المعمل وكفوها صياغة المطالبات التفاوض مع ارباب المعمل . وقد رفعت نة يوم الاربعاء الماضي مطالب العمال لي لادارة . وهي : تطبيق قانون اتعمل اللبناني ، وبخاصة لجهة الالتزام بثمان ساعات عمل يوميا ، عطلة اسبوعية مدفوعة - تسجيل المعمل بالضمان ، منح زيادة لشرة بالغة الأخيرة ، نهد بعدم صرف لعمال كفا .

طالب ارباب المعمل بفرصة لدراسة لطلاب . وقد اعتبرها عمال قسم النجارة حاولة للتفتيش والتسويق جادورا التي لاضراب والاعتصام على : نهم يوم الاربعاء الماضي . ومع ان باقي اقسام المعمل كانت شغالة ، قد قررت ادارة معمل « صفا » اقبال المعمل على اشعار آخر . مساء الاربعاء ، اجتمع العمال في دار اتحاد النقابات وقرروا التزول للعمل كلفتاد وم الخميس . وردا على قرار الاقبال ، تجمع العمال على ابواب المعمل ولكن دون التعرض

عمال الزعترى يحبطون محاولة صرف عدد منهم

خلال اضراب ونظاهرة ٦ شباط في صيدا ، هتف عمال شركتي صفا والزعترى ضد اصحاب الشركة ، كان واضحا ان ارباب المعمل سيحاولون صرف بعض العمال من المنشرة

بادره العامل نفسه «ان البذلة التي تلبسها هي من تمينا ومن عرق جينا » كان ردالزعترى « اذا كان كذلك فائني ساخلمها » ورد عليه العامل نفسه «الكن عندك بلا عنها عشرين بللة وكلهم من تمينا وعرق جينا» ورفضوا الخروج من المعمل . ووقف العمال الباقون عن العمل .

السبت مساء ، اقر العمال مع النقابة بان الاحد هو يوم عمل للجميع وان يرفضوا اي قرار يوقعهم عن العمل وطلبوا بان ترجع الادارة عن قرارها بالتسريح وتعطي العمالزودة الـ ١٠ ٪ . الاحد صبا لم تاتالبوسطة لاخذ العمال نذهب العمال الى الشركة مشيا على الاقدام وكانت باقي الاقسام قد بدأت بالعمل وغدما علت الشركة بجي العمال ، اغلقت الباب الرئيسي .

لكن العمال سدوا المداخل الرئيسيونوعوا الشاحات من الدخول اليه او الخروج منه . فاضطرت الادارة الى الرجوع عن قرار التسريح وتحفظت من جهة العمال نييل البويو ولكن اصرار حبيب عبد الجواد على عودتهم كلهم فرض على الادارة حلا وسطا هو ان يبقى نييل البويو مفعولا من المعمل ٣٠ ايام على ان يأخذ اجره كاملا عن هذه الايام . كما وافقت الادارة على دفع اجرة يوم الاضراب لكل العمال .

عمال الصفا والزعتري - في صيدا يعودون إلى العمل بعد تحقيق مكاسب هامة

عاد عمال معبلي صفا والزعتري لتوضيب الحمضيات للعمل بعد أن حقق تحركهم مكاسب هائلة :

١ - تراجع أرباب العمل عن تسريح العديد من عمال الناصر والتجارة وموافقتهم على تجديد صرف العمال الخمسة (٤) من صفا وواحد من الزعتري (واعتبارهم فسي أجارة مدفوعة الإجر حين يت وضعهم من قبل اللجنة التي شكلت من ممثلين عن اتحاد نقابات الجنوب واتحاد عمال فلسطين ومحافظ الجنوب ، وقرعة التجارة .

٢ - اعتراف أرباب العمل ولأول مرة بحق العمال في تشكيل لجناتهم النقابية داخل كل معمل بالإضافة لذلك وافق أرباب العمل على إعطاء زيادة بسيطة في الأجور (٧٥ غرش للمعامل الذين لا تتعدى أجورهم الـ ١٠ ل.ل. و ٦٠ غرش لبقية العمال) . وعلى البحت المبدئي لاحقاً في ساعات العمل من قبل اللجنة التي تمثل النقابات وأرباب العمل والدولة وعلى دفع أجور أيام الأقفال فقط (٥ أيام لعمل صفا) .

تبرز أهمية المكسب الأول (التراجع عن التسريح وتجديد صرف أعمال الخمسة) في أن انطلاقاً التحرك كانت بالأساس لتدفع تسريح عمال الناصر والتجارة ، وغدت تسريح وأرباب العمل يحاولون تسريح العمال وتخفيف عدهم تدريجياً وذلك لاحتلال مسندون الكروتون محل التصديق الخشبي . وانفجر الوضع في مناشر المعملين عندما انفجح أن أرباب العمل ينوون القيام بحملة تسريح للعديد من العمال ، كان ذلك قبل التحرك الشعبي في ٦ شباط بإيام قليلة . أن تحقيق

هذا المكسب يخدم عمال المعملين أنفسهم ، فمن الآن وصاعداً سيصبح بإمكان العمال الوقوف موحدين وتنظيم أنفسهم وسيتمكن كثيراً منذ الآن وصاعداً أرباب العمل قبل أقدامهم على أية محاولة صرف جديدة . ومن جهة ثانية فإن هذا المكسب يخدم نضال الطبقة العاملة في لبنان ككل من أجل منع الصرف الكيفي والغاء المادة ٥٠٠ من قانون العمل ذلك لأن ٥٠٠ عامل في المعملين أصبح بإمكانهم الآن بعد أن توحدوا في التحرك ومحقوا مكسبهم أن يشاركون بنقطة وبفعالية في نضالات الطبقة العاملة المتصلة ضد الصرف الكيفي بينما كانوا قبل التحرك يفتقدون إلى الثقة بقدرتهم على خوض هذا النضال .

تبرز أهمية المكسب الثاني (الاعتراف بشرعية تشكيل لجنة نقابية) في أن العمال من الآن وصاعداً أصبح لهم قباذتهم النقابية المنتخبة من قبلهم والتي توحدهم في صراعهم ومطالبهم لأرباب العمل وأصبح بإمكان العمال أن يتوحدوا في تنظيماتهم النقابية . أن ذلك يشكل رداً على سياسة أرباب العمل القائمة على تقسيم وتزييق العمال والتي نجحت فيما مضى في ضرب كافة التحركات العمالية . في الماضي (وحتى قيام التحرك الأخير) كان رب العمل يتعامل مع عمال كل قسم لوحدهم (النجارة ، اللص ، الفرز ، القنين ، المعالة .. الخ) ونجح في منع امتداد مطالبة قسم ما وتحركاته إلى باقي الأقسام واستطاع صهرها داخل القسم نفسه مما كان يمكن من قمعها بسهولة

جمعية عمومية لنقابة

عمال الميكانيك من أجل إنشاء مجلس المندوبين

ردا على تعاظم دور القطاعات النقابية التقليدية في نضالات الجماهير العمالية وازدياد انكشاف دور اليمين النقابي وعدم أصحاب المعامل بالتواطؤ مع الدولة التي خطة لتخفيف وحدة الحركة النقابية من خلال اصطناع عدة نقابات للمهنة الواحدة . ولقد ابتدأ أصحاب المعامل بتنفيذ هذه الخطة التي تسهل عزل القطاعات العمالية في المهن وتجنس لعملاء الإدارة من الوصول إلى قيادة النقابة . بعد مشروع نقابة عمال غندور يأتي دور نقابات الميكانيك حيث تبرز دعوات لدى أصحاب مؤسسات الخروشات المعدنية لإنشاء نقابة خاصة بعمالهم كذلك يجري البحث في نقابة خاصة بمعمل قمارجيان .

دعت نقابة عمال الميكانيك والصلب ومراائب التصنيع والصيانة للسيارات إلى جمعية عمومية عقدت يوم الأربعاء ٢١ شباط من أجل تشكيل لجنة تحضيرية لتكوين مجلس مندوبين تنهضاً للنظام الداخلي . ولتنشيط ارتباط العمال بنبأهم للوقوف بحزم في وجه محاولات تقطيع وحدة عمال الميكانيك حضر الجمعية ٦٠٨ عاملة وعامل من زبايدان

الخريف

أصحاب الإختبار محسن إبراهيم وشركة دار التقدم العربي للمصانعة والطباعة والنشر

المدير المسؤول انور نصار

المدير الإداري ياسر نمرة

مكاتب الإدارة والتحرير

شارع المعصاتي ، منفرد من شارعى بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العامية - محلة رأس للنبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٢٢ - ص.ب. ٨٥٧ بيروتسلفان

موضوع الغلاف

زيارة فهمى والسقاف لواءشطنطن للضغط على أميركا .. أم على سوريكا؟

ضغوطها على أرباب العمل وضبطها للانضباط الانهزامية والخائفية بين العمال . ٣ - لقد لعب تزايد نفوذ الحركة التحررية والقوى الوطنية وبشكل خاص بعد النصر الشعبي في ٦ شباط دوراً هاماً في توفير الحماية لتحرك العمال تجاه أية عملية قسرية تلك ما يفسر لنا السلوك المرن الذي جاز به السلطة التحرك ، فهي لم تمارس القمع المباشر كما فعلت في معاملة بيروت وهي لم تستجب للشائسة أرباب العمل لها بتحصن مسؤوليتها ومناشدة اتحاد المزارعين (ومر مؤسسة يسيطر عليها كبار الملاك العقاريين لضرب التحرك ، خائفة الجماهيرية القسرية عبرت عن نفسها علانية في ٦ شباط ما ترق صورتهما حية في أذهان السلطة . ولقد وقع تحركات ٦ شباط الظروف المثالية لصالح من النضال في مواجهة أرباب العمل . لأن ما يفسر لماذا اشتدت المواجهة بين أرباب العمل والعمال بعد السادس من شباط مباشرة .

المهمات الراهنة لعمال الصفا والزعتري ..

أن عمال المعملين اعتقاداً على هذا الانتفاخ يمكنهم خوض نضالات لاحقة من أجل تحقيق مطالبهم في : - إلغاء الحكم القضائي الصادر باعتبارهم معاملة التوضيب مؤسسات زراعية ومعاملة على أساس مؤسسات صناعية تجارية . - تطبيق قوانين العمل والضمان الصرا والاجتماعية ومن أجل تقيي زودات غدا المعيشة . - الوفاء في وجه محاولات إقصاء جديدة والمحافظة على المكتسبات الراهنة للتحرك . - ذلك على قاعدة تنظيمية نقابية أصلاً بالتنسب العمال إلى تنظيماتهم النقابية ومشاركتهم في اجتماعاتهم العمومية .

.. منذ أن وقعت مصر منفردة اتفاق فك الارتباط برعاية كيسنجر بدأت سوريا تتعرض لضغوط متزايدة كي يجري فك الارتباط على الجبهة السورية على مثال ما حدث في الجبهة المصرية .

وكان من أخطر نتائج الحل المصري المنفرد أن أفقد سوريا القوة العسكرية المشتركة للجبهتين ، وأعطى أميركا وإسرائيل إمكانية الاستفراد بها ، والتحايل والمماطلة وتصلب الشروط الإسرائيلية تجاه الانسحاب من الجولان وتجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وفعلاً ، ومنذ توقيع اتفاق فك الارتباط على الجبهة المصرية بدأ واضحا الأسلوب الأميركي الإسرائيلي تجاه الجبهة السورية ، فأميركا تدعم الموقف الإسرائيلي المتصلب وشروطه بالنسبة لقضية الأسرى الإسرائيليين في سوريا ، فقد وضع كيسنجر مسألة الأسرى بالدرجة الأولى ، وقبل كل شيء ، دون تقديم أي ضمان بالانسحاب الإسرائيلي الكامل . وفي الوقت الذي كان مطلوباً أن تتلقى سوريا دعماً وتضامناً عربياً صلباً تجاه التصلب الأميركي - الإسرائيلي وجدت ضغوطاً عربية من مصر والسعودية لتسهيل مهمة كيسنجر ، فقد طلب السادات حل « عقدة الأسرى » كي يستطيع كيسنجر أن « يضغط » على إسرائيل ! وكانت سوريا تعتبر أن قضية الأسرى لا يمكن أن تكون معزولة عن عودة المواطنين السوريين إلى القرى في الأراضي المحتلة من إسرائيل ، وأنه لا يمكن التفريط بورقة الأسرى مقابل لا شيء ، وأنه لا بد من ضمان عملي لانسحاب إسرائيل مقابل حل مشكلة الأسرى . وفي الوقت الذي كان السادات يطلب من سوريا حل « عقدة الأسرى » كان يدعو إلى اعتقاد الطرف العربي الورقة الباقية في الضغط على أميركا وهي ورقة حظر النفط للعربي إلى أميركا . .. فقد طالب السادات علناً برفع حظر النفط للتدليل لأميركا على « حسن نية » الطرف العربي ، ومقابلة « إيجابيتها » بإيجابية عربية . .. وكان معنى هذا الطلب عملياً أن ينفذ الطرف العربي كل أوراق الضغط التي يملكها ، وأن تبقى الجبهة السورية معرضة للضغوط الأميركية والرجعية العربية المتزايدة .

وفي الوقت الذي كان فيه السادات يدعو لرفع حظر النفط عن أميركا كتبت إسرائيل تبدي المزيد من التصلب ، ووضع قضية الأسرى كشرط أولي لأي مباحثات لفسك الارتباط على الجبهة السورية ، كما بدأ الإسرائيليون يصرون علناً بأنهم يرفضون الانسحاب من الجولان ، وأن إسرائيل لا يمكن أن تنسحب إلا من الأراضي السورية المحتلة بعد حرب ٦ تشرين ! في هذا الجو السياسي الذي اشاعته اتفاقية فك الارتباط المصرية - الإسرائيلية بالارعية الأميركية ، وأخذت فيه الشروط الأميركية والإسرائيلية تتزايد وتصلب ، مال ميزان القوى لصالح إسرائيل ضمن خطة الحل الأميركي - الإسرائيلي . وكان من أخطر ما يمثله هذا الجو السياسي هو محاولة الضغط على سوريا لعقد اتفاق فك ارتباط دون ارتباط هذا الاتفاق بضمانات فعلية للانسحاب الإسرائيلي الشامل والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وكان هدف الحل الأميركي من ذلك واضحا تجزئة السوية وإشاعة مناخ استسلامي ، ونسفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من خلال إصرار الحل الهاشمي . في مثل هذا الجو انعمت مؤثر القيمة الرباعية في الجزائر ، واكسدت المؤثر من جديد على الانسحاب الإسرائيلي الشامل وعلى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، ولكن ، كما أشرنا في العدد السابق من « الحرية » ، كان وراء هذا التأكيد الضمان اتجاهان : اتجاه سوري - جزائري يرفض رفع حظر النفط قبل ضمان الانسحاب الكامل ، واتجاه سعودي - مصري يؤكد على ضرورة التفاهم مع الأميركيين وضرورة « عدم الضغط » عليهم لتسهيل مهمة كيسنجر وقد اقترح هذا الاتجاه أن يكلف مؤتمر القمة العربي المصغر وزير الخارجية المصري والسعودي لزيارة واشنطن ومباحثة نيكسون وكيسنجر بمشروع فك الارتباط على الجبهة السورية .

وذهب الوزيران إلى واشنطن بعد أن ألقي مؤتمر وزراء النفط في طرابلس ، وجرت مباحثات بين البعثيين والسوريين في جو ودي يعكس مدى علاقات « الصداقة » بين الولايات المتحدة الأميركية وأصدقائها الرجعيين القدامى وأصدقائها الجدد !



فهمى يعانق كيسنجر في مطار الدار البيضاء نظراً لهما بأعجاب !

وتركزت محاولة الوزيرين المصري والسعودي على تأجيل مسألة رفع الحظر إلى فترة لاحقة بعد جولة جديدة لكيسنجر للعمل على فك الارتباط على الجبهة السورية . ووافق كيسنجر على عدم البريطانيين حظر النفط وموضوع فك الارتباط على الجبهة السورية . وطلب نيكسون من أجهزة الاعلام الأميركية الرسمية عدم الإشارة إلى الموقف البترولي العربي بأنه تهديد وابتزاز . ومقابل ذلك صرح السقاف وزير الخارجية السعودي بأن قرار حظر النفط سوف لا يستمر شهراً ، بل أقل من ذلك بكثير ! وكان واضحاً معنى هذه « التسوية » بين أميركا والسعودية ، فالوقف الأميركي المرن تجاه حظر النفط لا يجرح الموقف السعودي على الصعيد العربي ، كما أخرجته لهجة التهديد وبهجة التأكيد برفع الحظر كما جاء في كلام نيكسون ، كما أن أميركا ليست مستعجلة كثيراً على رفع حظر النفط بقدر ما تريد « شهادة عربية » بدورها الإيجابي ، وهذا ما قدمه لها ، بشيك مفتوح ، الوزيران السعودي والمصري في زيارتهما لواشنطن ، وفي طلبهما من كيسنجر أن يستمر في « جهوده المشكورة » ، وأن تستمر المبادرة الأميركية وأن يقوم كيسنجر بجولة جديدة . .. أي الموافقة التامة على الدور الأميركي وعلى الحل الأميركي على الطريقة التي تم فيها بالنسبة لمصر .

وهكذا نجحت مهمة الوزيرين في التهديد لدور جديد لكيسنجر كالاتفاق على « ضرورة تحرك وزير الخارجية الأميركية فوراً للفصل بين القوات على الجولان استكمالاً لمهمة على الجبهة المصرية » .

ومعنى هذا النجاح السعودي - المصري مع الأميركيين تزايد الضغط على سوريا لكي يتم اتفاق فك الارتباط بدون ضمانات فعلية وفعلية لانسحاب إسرائيل شاملاً من الأراضي المحتلة واعتراض بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ، وفي هذا الوقت تتزايد حدة الشروط الإسرائيلية ويصرح المسؤولون الإسرائيليون علناً أنهم لن ينسحبوا من مرتفات الجولان ! أن التضامن العربي الشعبي الفعال لتصلب الموقف الوطني السوري تجاه الضغوط الامبريالية والرجعية عليها ، تتزايد ضرورته لأجساد الوأمة الأميركية ومحاولات فرض حل أميركي - إسرائيلي - هاشمي من خلال تجييد الجبهات العربية الواحدة بعد الأخرى منفردة بحل جزئي دون الارتباط بالانسحاب الإسرائيلي الشامل وضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية .

المصالحة القذافية !!

في هذا الوقت الذي كان مطلوباً فيه الوقوف في وجه الحل الأميركي الذي تمهد له السياساتان السعودية والمصرية تحققت فجأة المصالحة بين

القذافي والسادات والملك فيصل !
وهذه المصالحة القذافية المفاجئة تدل - مرة أخرى - على تقلبات مواقف القذافي ، وعلى التخبیط المستمر في سياسته ، ففي الوقت الذي مطلوب فيه التضامن العربي إبان حرب تشرين واثناء القتال ، كان القذافي يرفض هذا التضامن ، وفي الوقت الذي أصبح مطلوباً فيه التوفيق بصلابة في وجه الحل الأمريكي وضد السياسة المصرية الاستسلامية ، المدعومة من السعودية أوقف العقيد القذافي «معركته» بشكل مفاجيء وجاء إلى القاهرة وصالح السادات ثم شكا الأيدي وذها إلى السعودية معاً لصالح الملك فيصل !
كان القذافي قبل ذلك قليل يهدد بفضح ما يدور للجماهير العربية ، وبأنه سيذيع تسجيلات لـ «مسور خطرة» ستحدث نتائج مدمرة» (قيل أنها تتعلق بباحثات السادات وكيسنجر و «الصفقة» التي تمت بينهما ..)
وبعد ٤٨ ساعة من اذاعة هذا التهديد كان القذافي في القاهرة يبائع السادات ويطالب مجلس الشعب بجلسة مغلقة - مغلقة بالطبع على الجماهير العربية التي طالما وعد بها بكشف الحقائق ! - ليقول له كلمة مكتوبة .

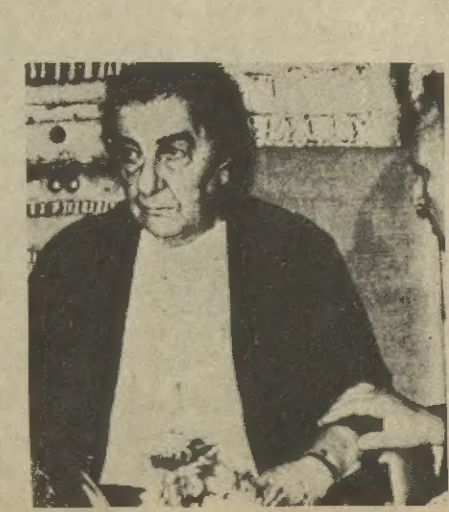
مايرتسكل أول حكومة أقلية في إسرائيل

جاء التغير النسبي الذي طرأ على ميزان القوى العربي - الإسرائيلي والخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي تكبدتها إسرائيل نتيجة حرب أكتوبر بصدمة من الصدمات الداخلية التي لا تزال تتطور على الصعيد الداخلي . وتعكس هذه التغيرات البليدة السياسية التي سادت بعد حرب تشرين بين الفئات الحاكمة الإسرائيلية « وازمة الثقة » التي تعيشها هذه الفئات نتيجة اهتزاز بعض الفرضيات الرئيسية التي بنت عليها هذه الفئات سياستها الخارجية وسياساتها تجاه المناطق المحتلة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ . ولعل أبرز مظاهر هذه البليدة السياسية التي تعيشها الدولة الصهيونية الازمة الوزارية الإسرائيلية الراهنة ، نيمد مشاورات ومسومات واسعة بين الأحزاب الإسرائيلية لم تنجح جولاً مائراً في تشكيل حكومة أغلبية واضطرت إلى الإعلان عن قرارها بتشكيل حكومة أقلية . ولقهم إبعاد هذا القرار لا بد من التطرق إلى نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ومواقف الأحزاب والكتل الإسرائيلية من القضايا السياسية التي تشكل موضوع اهتمامها الجدل داخل الكنيست الصهيوني .

تأثير نتائج الانتخابات
لقد جاءت انتخابات الكنيست الثامن بالنتائج التالية :
- فاز المراح (التجمع المكون من ائتلاف حزبي العمل والمابام) بواحد وخمسين مقعداً أي بفارق ٦ مقاعد . ومن المعروف ان هذا التجمع الحاكم لم يجر أي تعديل في موقفه من المسائل الداخلية ، والنسب النسبي الذي طرأ كان على سياسته الخارجية التي حددتها الوثيقة الانتخابية التي اقترها حزب العمل في أوائل كانون الأول ١٩٧٣ ، نيمد إلغاء «وثيقة جاليلي» التي حددت بالتفصيل سياسة إسرائيل الاستيطانية تجاه المناطق المحتلة قبل حرب تشرين ، جاءت الوثيقة الانتخابية الجديدة المعروفة بـ «وثيقة الأربع عشرة بنداً» لتتفكك عن حلول «أقلية» وسطية مع العرب كما جادت بمبادرات عامة ومضامين فضفاضة تاركة الباب مفتوحاً للمناورة السياسية أمام قيادة حزب العمل والحكومة .
والتحديد الوحيد الذي أوردته الوثيقة

المقدال . ومن هنا فإن هذا الحزب أقرب في سياسته تجاه المناطق المحتلة إلى كتل «الليكود» منه إلى المراح . ويلقي المقدال مع «الجبهة الدينية التوراتية» (هـ مقاعد) في القسود في مطالبها الدينية التقليدية ، والتي تشكل الاحتلال الآخر للائتلاف مع المراح في حالة تخليها عن بعض شروطها الدينية المتشددة .
- وفاز الأحرار المستقلون (الليبراليون) بأربعة مقاعد (نفس عدد مقاعده السابقة) وهو الحزب الذي دخل في الائتلاف الحكومي الجديد وكان عضواً في الائتلاف الحكومي طوال الفترة التي تلت حرب حزيران . وموقف الحزب المعلن تجاه المناطق المحتلة لا أنه يختلف كثيراً عن موقف المراح . إلا أنه أكثر تشدداً من المراح في وجه مطالب الأحزاب الدينية حول موضوع «من هو اليهودي» . وهو يلتقي في هذا مع «قائمة الحقوق الدينية» التي فازت - لأول مرة - بثلاث مقاعد في الانتخابات الأخيرة ، ويحتل ان تدخل هذه القائمة في الائتلاف الحكومي في حالة طلب المراح ذلك وفي حالة عدم تقديم تنازلات دينية للأحزاب التوراتية .
□ هذا وكانت جولاً مائراً قد أعلنت الأسبوع الماضي عن حكومة مؤقتة مع حزب الأحرار المستقلين بعد ان فشلت في تشكيل حكومة أقلية معها .
وقد أدى رفض الحزب الديني الوطني الدخول في التحالف العمالي إلى احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بـ ٥٨ مقعداً (المراح : ٥١ مقعداً ، الأحرار : ٤٤ القائمة العربية (الناتجة للمراح) : ٣) من أصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست .

لماذا أعلن ديان عدم اشتراكه ؟
□ إلا ان التطور الهام الخاص على الصعيد السياسي الإسرائيلي جاء عقب إعلان دايان وزير الدفاع الإسرائيلي عن عزمه عدم الاشتراك في حكومة الأقلية الجديدة التي أعلنها جولاً مائراً . ويدعو دايان إلى ضرورة إجراء انتخابات جديدة والاحتفاظ بالحكومة الانتقالية الحالية



لقد اضطّر القذافي لمصالحة السادات سريعاً بعد ان وصل إلى طريق مسدود في مواقفه المتقلبة خاصة بعد فشل محاولة الوحدة الليبية - التونسية ، فقد شمر القذافي بالعزلة ، ووجد نفسه لا يستطيع شيئاً !
وبالمقابل كان السادات يريد هذه المصالحة ، فهي ترجع لليبيا إلى موقع السياسة المصرية وتضع حداً لحرب النظمين الاعلانية ، وما ستؤدي إليه من كشف للمواقف خاصة وأن ليبيا «نفوذاً داخلياً مصرية» بالرغم من أنه ضعف كثيراً في الفترة الأخيرة إلا أنه يسبب للحكم المصري أزعاجاً لا مبرر له ..
ورجوع القذافي إلى القاهرة سيؤدي موقف السادات وسياسته بعد توقيع كك الارتباط بالرعاية الأمريكية ! ..
بالإضافة إلى الحفاظ على المساعدات والقروض الليبية بموقع لا يفرض الشروط القذافية في الوحدة بين مصر وليبيا . وبذلك يضمن السادات علاقاته العربية معقداً على التحالف السعودي ودون توتر مع ليبيا .
وهكذا تراجع القذافي سريعاً ، وجاءت المصالحة العربية لصالح التحرك الأمريكي الجديد في المنطقة !

التي حين إجراء هذه الانتخابات . ومن المعروف ان كتلة دايان تتكلم من نواب . وان لم تلتزم هذه الكتلة بالخطة السياسية (وخصتها المناطق المحتلة) للمراح فإن حكومة مائير الجديدة ستواجه صعوبات شديدة في الاستمرار في الحكم ما قد يفرضها إما إلى تصليب متزايد حول شروطها الفاروق مع الدول العربية وحول الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة لتضمن تلك بعض الأحزاب اليمينية المعارضة لسياسة الانسحاب من الضفة الغربية (وخاصة المقدال) أو انها ستضطر إلى إجراء انتخابات جديدة على أمل زيادة مقاعدها في الكنيست ، معتمدة على الكتل التي حققها الحكومة في انتزاع حلول جزئية ناتجة مع الدول العربية وخاصة على الجبهة المصرية .

□ ان تخلي دايان عن منصبه الوزاري ومطالبته بإجراء انتخابات جديدة سيؤدي (داخل الكنيست على الأقل) مواقع التكتل اليميني المعارض «ليكود» ، خاصة وأن أرا دايان تشجع مع الاتجاهات السياسية التي تطرحها الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة والأكثر عدوانية من التجمع الحاكم . لا ان الصراع لرئيسي بين هذه الأطراف سيؤدي ضمن إطار التيارات الرئيسية في الإلهة بالسلطان (الضفة الغربية وغزة) بنظر على النقاء العنصري للدولة الصهيونية (الذي يتزعمه ساير) والذي يدعو بالنال إلى الانسحاب المشروط من الأراضي العربية المحتلة بالسلطان (الضفة الغربية وغزة) بنظر مجردة من السلاح ، مستوطناً عسكرية ، بقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق الاستراتيجية وبين التيار التوسعي الداعي إلى ضم الضفة الغربية وغزة وإتاحتها اقتصادياً واستيطانياً بإسرائيل ويطمحها سياسياً بالنظام الهائسي . وهكذا يتم المستطير على هذه المناطق سياسياً (الإلحاق بالنظام الأردني) واقتصادياً بإسرائيل تحت هبة إسرائيل . ويترجم هذا التيار دايان . ولا شك ان الفترة القريبة المقبلة ستشهد صراعاً حاداً بين هذين التيارين بعد ان خلفت الظروف التي عقيبت حرب تشرين توازن نسبياً بينهما بعد ان كان التيار التوسعي الإلحاق (تيار دايان) هو التيار المهيمن .

ومن المرجح ، أمام هذا الموضوع الجديد ان تلجأ الحكومة الإسرائيلية الجديدة (مدعومة بالتحركات الأمريكية والهائسية) إلى الاسراع في انتزاع المزيد من التنازلات من الدول العربية لتقوية موقعها الداخلي وجبر بعض الأحزاب المعارضة إلى الدخول في ائتلاف معها أو كسب أصواتها .

ومن المؤكد أن سياسة كهذه سوف تتعرض لإزمات الأمر الذي سيفسح المجال لصراعات أعنف من تلك التي تعيشها إسرائيل الآن !

الشكليات الإدارية

الفاء لطائفية الوظيفة أم تجديد لوظيفة الطائفية ؟

لنصيب الجهاز الإداري كنه ؟ وهل تعني الفاء « طائفية الوظيفة » ؟ لنقل أولاً بأول أن الطوائف المسيحية والطائفة المارونية خاصة ، ممثلة في الإدارة عموماً بنسبة تفوق نسبتها العددية بين سكان لبنان . وهذا أمر لا يقتصر على قمة الهرم الإداري ، وإنما يشمل كافة مراتب الإدارة . فهل ان الإجراء الذي اتخذه عليه الدولة مقبلة لاعتماد الخاصة في توزيع جيبج جيبج الإدارية من القمة حتى القاعدة ؟ هل تسعى السلطة مثلاً إلى تمييز الطوائف المسيحية في تشكيلات أطقم الثالثة والثانية لامتصاص بعض التوتّر وقطع الطريق على المزايدات الطائفية التي يلجأ إليها شمعون واده ؟

يبقى السؤال مطروحاً بانتظار نتائج الانتخابات الجديدة ، وبقاى مشاريع « الإصلاح الإداري » . ومهما يكن من أمر ، فإن اعتماد مبدأ المناصفة في تهيئة الطوائف في الإدارة شيء و « الفاء طائفية الوظيفة » شيء آخر . وهنا تنهار كل الإدعاءات حول اعتماد مقاييس الكفاءة على حساب مقاييس الانتماء الطائفي ، و « وضع الرجل المناسب في المكان المناسب » ذلك ان « الفاء طائفية الوظيفة » يعني ببساطة اعتماد مقاييس الاعلية والكفاءة وحده في اختيار أفراد الجهاز الإداري بغض النظر عن الانتماء الطائفي ، أي بغض النظر عن نسب التمثيل الطائفي التي يؤدي إليها اعتماد مثل هذا المقياس . وهذا إنجاز يرتبه تحقيقه إلى أبعد حد بزوال نظام الطائفية السياسية ، بصفته البناء الفوقسي والمؤسسي للسيطرة البرجوازية في لبنان .

أين « الإصلاح الإداري » ؟
أما ان يعتبر اعتماد مبدأ المناصفة في توزيع المناصب في قمة الهرم الإداري مقبلة للإصلاح الإداري ، غامر بغير الضحك والسخرية لاكثر . شملت الشكليات ، في معظمها ، مدراء عامين هم نتائج التوظيف في المهنين /المضامين وما طرأ عليها من تغيير مع مجيء العهد الحالي . حركة تطهير ؟ أين هي ؟ خرج يدع لحدود ، من الذي ارتبط اسمه بفضيحة الكهراء ، من الذي شملته فضيحة الكهراء هو أيضاً وانتقل الأول إلى مجلس الشرائع . أما بالنسبة للاختصاص « حدث ولا حرج . عين الاديب جوزف زعرور مديراً عاماً لوزارة الدفاع . رجل الاعلام والدكتور في العلوم السياسية ، شارل رزق ، بنسلم مديريته مصلحة الطائفي ، الدكتور كمال بحصلي ، استاذ إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية ، عين مديراً للدراسة الوطنية . الشاعر الباس زفرنا ، مديراً لوزارة العدل . واحد

أقر مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي الشكليات في صفوف موظفي الفئة الأولى شملت ١٤٠ مديراً عاماً . أوساط الحكومة واجهزة الدعائية الرسمية تصور الإجراء على أنه تحقيق لمبدأ « المشاركة » الذي جاء تقي الدين الصلح باسمه إلى رئاسة الوزارة بعد أيار . فيما يدور الجدل حول أهمية هذا الإجراء في « الفاء طائفية الوظيفة » . أما بالنسبة لشمعون واده ، اللذين علّقوا الحملة ضد العهد بانتظار صدور الشكليات فقد عادوا إلى الهجوم تحت راية حقوق الطائفة المارونية المهضومة . هل تحققت « المشاركة » في الشكليات الإدارية الأخيرة ؟ وأي نوع من « المشاركة » تحقق ؟ هل الغيت « طائفية الوظيفة » ؟ وما صلة الشكليات الأخيرة بالصراع بين أقطاب الإقطاع السياسي في معركة رئاسة الجمهورية المقبلة ؟ هذه بعض الاسئلة التي نحاول الإجابة عليها يلي :

والاحتكار تعرضت للأعمال ومحاولات الاستيعاب الفاشلة على يد السلطة بمساعدة البين النقابي . ذلك ان تضخيم مكاسب « المشاركة » ، بعد تعليق اضراب ٦ شباط ، يهدف إلى صرف الانتظار عن معركة ضد الغلاء والاحتكار ومن أجل طلب الشعب الحيوية للمحة .
أية « مشاركة » تحققت ؟
وعلى كل حال ، هنا الذي تحقق فعلاً ، لقد اعتمدت نسبة المناصفة في توزيع مناصب قمة الهرم الإداري ، المديرية العامة . وفي هذا الإجراء اعتراف صريح بأنه ثمة غير تاريخي في هذا المجال لصالح الطائفة المارونية والطوائف المسيحية عموماً . ودون أي تخفيف من أهمية التعديل في نسب التمثيل الطائفي في قمة الهرم الإداري ، نسال : هل ان هذه القاعدة ستعتمد بالنسبة



ما الذي جرى فعلاً ؟
أعاد مجلس الوزراء توزيع المناصب العليا في الجهاز الإداري بناء على قاعدتين . الأولى : أنه لا توجد مديريات عالية محفوظة لطوائف معينة . فإذا بمديريات عامة مشتركة منذ سنين من قبل الطائفة المارونية خاصة يتسلمها حالاً موظفون من طوائف أخرى . أما القاعدة الثانية فهي تعديل نسبة التمثيل الطائفي في قمة هرم الجهاز الإداري واعتماد المناصفة بين أطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية (٧٠ مديراً عاماً للأولى و ٧٠ للثانية) ، أي بالتخلي عن قاعدة التوزيع الطائفي المعتمدة منذ عام ١٩٤٣ والقائمة على نسبة ٥/٦ لصالح الطوائف المسيحية .

بالإضافة إلى ذلك ، جرى تعيين عدد من الخبراء العاملين من خارج البلاد ، وقامت (داخل الكنيست على الأقل) مواقع التكتل اليميني المعارض «ليكود» ، خاصة وأن أرا دايان تشجع مع الاتجاهات السياسية التي تطرحها الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة والأكثر عدوانية من التجمع الحاكم . لا ان الصراع لرئيسي بين هذه الأطراف سيؤدي ضمن إطار التيارات الرئيسية في الإلهة بالسلطان (الضفة الغربية وغزة) بنظر على النقاء العنصري للدولة الصهيونية (الذي يتزعمه ساير) والذي يدعو بالنال إلى الانسحاب المشروط من الأراضي العربية المحتلة بالسلطان (الضفة الغربية وغزة) بنظر مجردة من السلاح ، مستوطناً عسكرية ، بقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق الاستراتيجية وبين التيار التوسعي الداعي إلى ضم الضفة الغربية وغزة وإتاحتها اقتصادياً واستيطانياً بإسرائيل ويطمحها سياسياً بالنظام الهائسي . وهكذا يتم المستطير على هذه المناطق سياسياً (الإلحاق بالنظام الأردني) واقتصادياً بإسرائيل تحت هبة إسرائيل . ويترجم هذا التيار دايان . ولا شك ان الفترة القريبة المقبلة ستشهد صراعاً حاداً بين هذين التيارين بعد ان خلفت الظروف التي عقيبت حرب تشرين توازن نسبياً بينهما بعد ان كان التيار التوسعي الإلحاق (تيار دايان) هو التيار المهيمن .

ومن المرجح ، أمام هذا الموضوع الجديد ان تلجأ الحكومة الإسرائيلية الجديدة (مدعومة بالتحركات الأمريكية والهائسية) إلى الاسراع في انتزاع المزيد من التنازلات من الدول العربية لتقوية موقعها الداخلي وجبر بعض الأحزاب المعارضة إلى الدخول في ائتلاف معها أو كسب أصواتها .

ومن المؤكد أن سياسة كهذه سوف تتعرض لإزمات الأمر الذي سيفسح المجال لصراعات أعنف من تلك التي تعيشها إسرائيل الآن !

شمعون ، الجليل ، البطرك المعنوي ، هناك طوائف تتخلى عن حرموت

الرئيسين في انتخابات رؤساء الدوائر يعين مدبرا عاما . هذه بعض الفئات فقط عسّن مهزلة « وضع الرجل المناسب في المكان المناسب » والاعتماد على « الكتلة » و « الإخصاص » من أجل بناء الدولة العصرية !!

قبة الجهاز الإداري واقطاب القطاع السياسي

ثم إن إعلان التشكيلات في قمة الجهاز الإداري دفعة واحدة سمح لتعدد الأكبر من اللبنانيين الاطلاع على مدى صحة القول السياسي ، وأن القلة من العائلات التي تحكم بمصر هذا البلد سياسيا ، نجد امتدادها في قمة جهازه الإداري والتنفيذي أيضا .

الاتارب ، المحاسب ، الزلازم يشكلون النسبة الأكبر من الدراء العاملين . أبناء العائلات الكبرى التي تهيمن على القطاع السياسي بالدعم الحادي ، اقارب الوزراء والنواب وكبار رجال الدين يستأثرون بالقطب الأكبر من الوظائف الإدارية الحساسة . ليس من مديرو عام الا ورواء سند في شخص احد اقطاب القطاع السياسي . وليس من قطب الا وله موطى قدم في قمة الجهاز الإداري . على ان التعديل الذي طرأ على نسب التوزيع الطائفي في قمة الهرم الإداري ، رافقه تعديل في نسب اقتسام اقطاب القطاع السياسي لمواقع النفوذ في القاصب الادارية الكبرى . الحصص الكبرى عادت الى تلمذ وحاشيته . يليها في ذلك الرئيس نقي الدين الصالح الذي نجح في نصيب ثلاثة من اقاربه الجاشين وفي رفع نسبة نيّمين « شريكا » سنيا قادرا على الصمود الى جانب العهد . هذا ما تطلعه العهد من تجربة أحداث ايار . لكن الحساب الذي لم يحسبه هو ان تخييد « الاقطاب المسلمين » شيء ، ومع الجماهير الوطنية والديمقراطية اللبنانية يشتت طوائفها - من خوض معركة حماية المقاومة الفلسطينية شيء آخر .

□ ان توقيت التشكيلات الإدارية يعدد تعليق اضراب ٦ شباط ، ومع تصاعد موجة التذمر والغضب من تدهور مستوى معيشة الجماهير ، بهدف الى صرف الانظار عن هزال التنازلات التي قمتها السلطة تحت وطأة التهديد بالاضراب العام ثم تراجعها عن وعودها ومشاريعها واعمالها شبه النام بنهام التصدي للاحتكار وارتفاع الاسعار وازمة السكن وغيرها من القضايا المعيشية الملحة .

□ أما بالنسبة لموضوع « المشاركة » ، فلا يسعنا الا تكرار ما قلناه بحية تشكيل حكومة نقي الدين الصالح بعنوان « الطائفة بين مصالح البرجوازية والقطاع السياسي ومصالح الجماهير » :

ان لا حل للمسألة الطائفية في لبنان الا بالنضال الديمقراطي الرامي الى تحقيق المساواة السياسية والقانونية الفعلية للمواطنين . وهذا يتحقق عبر اصلاح النظام الانتخابي (التمثيل النسبي ، الاقتراع في مكان العمل) بحيث يعكس البرلن الصالح الاجتماعية المتغيرة في المجتمع اللبناني ، وعبر تحقيق ديمقراطية التعليم (التزاميته ومجانيته وتعميره) الامر الذي يساعد في اعطاء الفرص المتكافئة لكافة المواطنين في تحصيل العلم وعدم اتكاؤهم الحالي جغرافي وطني في أن واحد) ، وتحديث الادارة وارساء الاختيار فيها على قاعدة الكفاءة ، والقضاء القوانين الطائفية ، وتأمين الحد الأدنى من الحريات السياسية والفقابية (التي تنبثق النضال من أجل المطالب المشتركة لكتلة الجماهير اللبنانية ، بما فيها أبناء الطوائف المسماة « مخروعة ») .

باختصار ، ان النضال ضد الامتيازات الطائفية هو في صميم النضال الديمقراطي . والاتجاه الكامل للاتيمات الطائفية بما هي ايضا امتيازات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ، لا يتم الا بقيام سلطة وطنية ديمقراطية تفتح التحول الاشتراكي وتقضي على كافة اشكال التمييز الطبقي والطائفي والعنصري !

الجهة الشعبية الحرة وماذا تريد ؟

- ٣ -

سياسة قيادة الجبهة ضد السلطة الوطنية وتصب المكاء في طحين النظام الهاشمي ومشروع المملكة المتحدة

في خطابه الذي القاه في الجامعة العربية تحدث الأمين العام للجبهة الشعبية د. جورج حبش طويلا عن مؤثر جنيف وعن السلطة الوطنية الفلسطينية وموقف الجبهة الشعبية منها . وكان حبش يبني مواقف من السلطة الوطنية على اعتبارات عدة

د. جورج حبش : « هل من الممكن فعلا على ضوء موازين القوى الآن ، هل من الممكن فعلا ان تنشأ هذه التسوية دولة فلسطينية ، سلطة وطنية ديمقراطية تستطيع جماهيرنا ان تستند اليها فعلا وتتابع نضالها ضد العدو الاسرائيلي ؟ اني اقول ، جذا لو كان الامر كذلك ، ياليت ان موازين القوى في هذه الفترة ، ميزان القوى الفلسطيني والعربي والدولي يسمح لنا فعلا ان نصل الى هذا الموضوع » (١)

لقد اوضحنا فيما سبق ان سياسة قيادة الجبهة الشعبية سبجة العديد من العقيد ، والتي من بينها وابرزها عقدة موازين القوى ، التي ينظر السيد هاشم علي حسن - ابرو عدنان - وغيره من التبشير سياسيي الياس . واذا كان السيد هاشم علي حسن ينظر الى موازين القوى بمنظار سوداوي تشاؤمي ، يدفعه الى عدم التمييز بين سياسة كل من مصر والاتحاد السوفياتي واسرائيل ، فان د. جورج حبش ، الذي لم يخلص بعد من تاثيرات الفكر البرجوازي الحالي ، ينظر الى هذه الموازين منحنيا تغرها لتجاري وغيابته وامنيته . ان د. جورج حبش ، مثلا لقيادة الجبهة الشعبية ، لا يبيد استعدادا فاعليا للانخراط في صراع موازين القوى لتعميق ناضالها والاستفادة منها ، بل يراجع ليشير بأسلوب اقل إثارة من أسلوب « ابو عدنان » سياسة الياس ، التي تحدثنا عنها .

قيادة الشعبية تفتش بسياسة الياس وقد يستنتج البعض ان امينة حبش تعني موقفا ايجابيا من سلطة وطنية فلسطينية وان خلاه وخلاف قيادة الجبهة الشعبية مع المنظمات الاخرى هو في جوهره على اساليب العمل النضالي الموصلة الى بل هذه السلطة . هنا نقول ، رغم كل الخلافات التي تفصلنا عن قيادة الجبهة الشعبية ، جذا لو كان الامر كذلك ، ولكنه ليس كما يعتقد البعض ، ان قيادة

الجبهة الشعبية تعارض كل سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى لو كانت هذه السلطة للقائمة الفلسطينية المسلحة . ولهذا ، فان حبش يتابع في خطابه قائلا بشكل لا يقبل اية التباسات :

« هل فكرنا بسياسة هذه الارض هل فكرنا بالنقضي الذي سينشأ بين هذه الدولة وبين الجماهير الفلسطينية ، التي لن نحل مشكلتها الحقيقية عن هذا الطريق ؟ ان هذه الدولة هي دولة السنة الاف كلم مربع ، هذه الدولة هي دولة ٢٢ في مساحه فلسطين ، ثم ماذا عن بقية جماهيرنا الفلسطينية ان تناقضا اساسيا ستعيشه هذه الدولة ، هو تناقض بينها وبين جماهير الفلسطينيين هنا في لبنان وفي سورية وجماهير الفلسطينيين في منطقة ٨ وكافة الجماهير الفلسطينية ، التي لن نحل هذه الدولة ، حتى مشاكلهم الحقيقية » . (٢)

ويضيف د. جورج حبش مزيد من توضيح موقف قيادة الجبهة الشعبية من السلطة الوطنية فيقول :

« هل فكرنا بالمقومات الاقتصادية لهذه الدولة ؟ هل فكرنا في الموضوع الاساسي ؟ هل فكرنا كيف سيكون موقع هذه الدولة في المحيط العربي ؟ هل فكرنا بان هذه الدولة ستكون محاطة بأسرائيل من ناحية والنظام الارمني الرجعي من ناحية اخرى ؟ هل فكرنا بان هذه الدولة ستكون تحت رحمة اسرائيل في كل لحظة ؟ هل فكرنا بان هذه الدولة ستكون نتيجة معطيات عربية ودولية » . (٣)

البعض قد يعتقد ايضا هنا ، ان الامين العام للجبهة الشعبية قد حسم بشكل نهائي في طبيعة السلطة السياسية في الدولة الوطنية الفلسطينية . وبأن هذه السلطة ، وعلى ضوء المعطيات العربية والدولية ، اي على اساس ائيل ، ستكون سلطة لا علاقة لها البنية بالمقاومة الفلسطينية ، التي تروست طويلا في النضال ضد اعدائها وببها سلطة ففتت كل رابطة لها بتاريخ الشعب الفلسطيني النضالي واستسلمت نهائيا لموازين القوى « المتأمرة » دون استثناء على شعب فلسطين كما يقول السيد ابو عدنان ، كلا ، ان الامين العام للجبهة الشعبية لا يحسم بهذه المسألة وهو لا يقول ان « السلطة الوطنية الفلسطينية ستكون وعلى ضوء المعطيات العربية والدولية بيد الرجعية الفلسطينية » ، ولهذا فان قيادة

الرهاني طيلة اربع ساعات متواصلة وهو يحاضر ليقول لنا بأنه يريد ان يترج سلطة وطنية وان هناك من يعارض ويرفض مشاركته في النضال من أجل اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ؟ هل هذا الذي يدعيه نايف صبحي ؟ الامين العام للجبهة الشعبية في خطابه المذكور « نحن امام واقع محدد ، هذه السلطة في حالة استلام المقاومة الفلسطينية لها ما الذي سيحدد دورها التاريخي ؟ هل الذي سيحدده هو من سيكون على راس هذه الدولة ؟ ان دور هذه الدولة ستحدد المعطيات المحلية الموسومة ، التي اوجدت هذه الدولة » (٤)

بعد هذا التحديد الواضح ، والذي لا يمكن ان يفير اي غموض او التباس ، يحتاج المرء الى دليل وبرهان بان قيادة الجبهة الشعبية تعارض السلطة الوطنية من حيث المبدأ ، البست هذه القيادة هي نفسها التي ادعت بان الحديث عن سلطة وطنية فلسطينية يعني « سقوطا في فخ الاستسلام » ، طبعه هناك الى جانب امينة حبش حول امكانية تحقيق السلطة الوطنية في ظل موازين بينهاها ، احدثت نسب الى قائلين في الجبهة الشعبية ، يدعون فيها انهم مع سلطة وطنية فلسطينية على جزء من الارض الفلسطينية ، ولكنهم يضيفون بانهم يريدونها بعد انسحاب اخر جندي اسرائيلي جريح ، حتى لا يصحوا عرضة للوقوع في « فخ النسويات الاستسلامية » . ومثل هؤلاء « قبايين الانقاء جذا لا ييظلون ايضا على الراي العام بالحديث عن سلطة وطنية فلسطينية ، هي عدم جش . وبما يكن الى ورد في خطاب د. جورج حبش ، والذي ترينون به محلتكم المركزية . كلا يا سيد ابو عدنان ليس هكذا يناقش المرء برنامج النضال المرحلي ، الذي يدعو له ويناضل من اجله الرقيق حوائنه . وليسعد لنا السيد ابو عدنان ان نضوع افكاره لتصبح هذه الانكار على نياس ببرناج النضال المرحلي ، الذي تناضل في سبيل نجاحه . يريد ايسو عدنان ببساطة ان يقول : ليس في المقاومة من يعارض مشاركة في النضال من أجل اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية من هو ضد دعوة الرقيق حوائنه ، اذا كانت صحيحة نعم هذا الذي يريد ابو عدنان ان يقوله ، وهو يضيف هنا « اذا كانت صحيحة » لنسجم مع « برنامج » قيادة الجبهة الشعبية الهادي للسلطة الوطنية الفلسطينية . ويريد السيد ابو عدنان ان يقول ايضا : انه ليس هناك من يعارض المشاركة في النضال من اجل السلطة الوطنية في المناطق المحتلة ، وانه ليس هناك من يمرر لوجود من يعارض ذلك في صفوف المقاومة . ولكن السيد ابو عدنان لا يقول ذلك ببساطة وصراحة ، لان موقفا كهذا يتعارض ويتصادم مع « برنامج » قيادة الجبهة الشعبية . ولهذا يلزم السيد ابو عدنان بالفرار من مواجهة القضية المركزية المطروحة في هذه المرحلة

ويصوغ الموقف في محاولة باتسة لتجويل الوجه القبيح لسياسة قيادة الجبهة الشعبية . ولكن ، هل حقا ان الرقيق نايف يريد « يعقب ويتجشم عناء الراهق » ليقول بأنه يريد انتزاع سلطة وطنية « بينا ليس هناك من يعارض او يرفض المشاركة في النضال من أجل اقامة السلطة الوطنية ، كما يزعم السيد ابو عدنان » ، لقد انتقنا مع السيد ابو عدنان ان الذي لا يرى من الغريال يكون اعمسى لتتابع مناقشة اطروحات د. جورج حبش الحار اليها انفا ، وسنرى من الاعمى حقا :

سياسة التبشير بالياس معادية للسلطة الوطنية

نستنتج من الموضوعات ، التي صاغها الامين العام للجبهة الشعبية قضايا اساسية وجوهرية تعبر عن سياسة قيادة الجبهة الشعبية ، ولا يسد من تسلط الاضواء على هذه الموضوعات ومناقشتها والرد عليها ، لما تحمله هذه الموضوعات من مضامين فعليه لسياسة عنوانها : الياس من النضال .

ان امينة د. جورج حبش لم تكن بحال من الاحوال ولا يمكن اعتبارها موقفا ايجابيا من مسألة السلطة الوطنية في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ . فالتنهي على طريقة « يا ليت ان موازين القوى في هذه الفترة تسمح بذلك ، ليست أكثر من رد مشلول على اهرجات جماهيرية تعرض لها قيادة الجبهة الشعبية حين تسالها الجماهير عن موقفها من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية عنها . وتظهر تلك الامينة على حقيقتها عنينا تستنكر ان د. جورج حبش في حينه عن مستقبل هذه المناطق لم يأت بكثر من « ضرورة الفرض الضائع » ، التي يريدها البعض دواة تفرق فيها المقاومة على حد نبير د. جورج حبش ، وعنينا تستنكر ان السيد ابو عدنان لم يجد من اسلوب للنضال من أجل عودة هذه الأراضي لشعبها ، غير اسلوب التحذير لجميع « المجتمعين » في جريف من مفة التصرف بارضا . « لا ، بل أكثر من ذلك ، فان هذه الامينة تظهر على حقيقتها كموقف سياسي كسج ، ما دامت المقومات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والعنوية لكل هذه السلطة غير متوفرة ، لا بل مادامت حتى سلطة المقاومة الفلسطينية ذاتها ستقوم على تناقضات دائية اساسية مع شعبها في جميع مناطق تواجده . حقا ، ان الجبهة الشعبية قد حسبت موقفها من كل سلطة وطنية فلسطينية ، وحتى تلك التي تقودها بمسألة الفلسطينية ، وجاء هذا الحسم ذا طبيعة مركبة . فهو من ناحية يشير جماهير الضفة الغربية والقطاع بسياسة الياس ومن ناحية اخرى يقول للجماهير الفلسطينية في لبنان وسورية وشرق الاردن وفلسطين المحتلة ١٩٦٨ وفي المناطق الثلاث جميعها ، ان تناقضها الاساسي سيكون في المرحلة القادمة مع المقاومة الفلسطينية ذاتها . البست هذه هي سياسة التبشير بالياس . فقط للذين يناقشون على طريقة السيد هاشم علي حسن ، الدعو ابو عدنان ، نقول : « انظر وشوف ! » .

ان قيادة الجبهة الشعبية وهي تبشر بمسألة الياس ، تغلف فاداة التبشير بالياس بالحدث عن المقومات الاقتصادية المفقودة لسلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع . تلك حجة لا تنطلي على احد ، او غثقل لتنتظي الا على كسل من كانت علاقته بالسياسة والاقتصاد معا محدودة . قيادة الجبهة الشعبية تتحدث عن هذه المسألة وتقول : « هل فكرنا في هذا الموضوع الاساسي » ، في محاوله لتهام البعض بان مجرد الحدث عن « المقومات الاقتصادية » لان هذه الدولة ، كسلها بحسبها ، المسألة ليست هكذا . البت قيادة الشعبية ، المركزية - اللبنانية من الماركة المسجلة ، الا ان تحضر انها في حجة كهذه ، للتدليل على عمق مزبور في التفكير وعلى اصالة مزعومة ايضا فيهم علاقة السلطة الوطنية بالمقومات الاقتصادية للدولة . وعلى طريقة فهمها لموازين القوى ، تفهم فاداة التبشير بالياس عن الاقتصادية للدولة ، كاساس ثابت لا يبقيه بعض المفاهيم حول الاقتصاد السياسي ، فانها وهذا القرائن الاقتصادية التي لها صفة البقاء في مرحلة تاريخية معينة . اما المقومات الاقتصادية فهي ليست كذلك على الإطلاق ، فهناك احدى الحقائق العامة للماركسيين - اللينينيين تقول ببساطة السياسية على الاقتصاد . « يا بس ، ضعف في المعلومات اذن عن قيادة الجبهة الشعبية . وعنينا تكون المسألة كذلك ، فان احتمالات التصحيح تبقى قائمة ، اما اذا كانت صحيحة ، اننا اعارض اذن اننا موجود » فالتبشير مباشرة بسياسة التبشير بالياس ، صحيح ، ان الوضع الاقتصادي لهذه الدولة سيكون مقيدا بكل تأكيد ، كما هو حال العديد من الدول والتوربة ايضا . ولكن وضع اقتصادي مقيد يدفع بالتوربين الى الاحاجم عن النضال من أجل استلام السلطة السياسية . لم قيادة الجبهة الشعبية تعنتق بهذا كهذا ، مناقشة مع كل ادعائاتها « اليسارية » ، نراجع معا بعض التجارب ، نغل المراجعة تقرب قيادة الجبهة الشعبية ، « الثورة سوق العادة » ، بعض الشيء من المفاهيم الصحيحة للماركسية اللينينية . ولناخذ تجربة لبنان للاستسلام فقط الاوليين الصيواتيين الذين النضال الديمقراطي ، حوصرت مناطق القواعد الثورية أثناء مرحلة

عنها . ان الذين « يتعنقون » عن ٢٣٪ من مساحة ارض فلسطين لا يفعلون ذلك بحجة الولاء لمساحة فلسطين بأكملها ، اذ ليس في هذا العالم من توربين على طريقة قيادة الجبهة الشعبية يناقشون قضايا الوطن بمساحاته الجردرة . ان مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة لا تحيا الى دعوة « للتفكير » حتى نقبلها او نرفضها ، وطرح مستقبل هذه الاراضي بهذه الطريقة له مدلولات خطيرة للغاية .

ولكن ، ورغم اعتراضنا على هذا النهج الخلل من اساسه في بحث مستقبل جزء من الوطن ، لنستجيب لتساؤل قيادة الشعبية . نعم لقد فكرنا جيدا بمساحة هذه المناطق ، وهي تماما كما نقول ، غير انها ارضا وهي ليست تابعة لكتافة رفعتكم السياسية والايدولوجية وليست قليلة هي الدول « التي لها مثل هذه المساحة تقريبا ، ام انكم تعيرون على شعوب هذه الدول بان اراضيها ذات مساحة ضيقة . كلا ليس هكذا تناقش قضية الاطالن واجزاء من الاطالن ايضا . اليس كذلك ؟ ان قيادة تناقش مستقبل الضفة الغربية والقطاع بمن موقع الموقف من مساحتها ، هي قيادة غاشلة ، قيادة تحب وطنها قليلا قليلا ، وتغلف سياسة التبشير بالياس بالحديث عن المساحة الجغرافية ، وهذا ما يرفضه الثوريون فضلا .

حجة المقومات الاقتصادية المفقودة

ان قيادة الجبهة الشعبية وهي تبشر بسياسة الياس ايضا تغلف اطروحاتها بالحديث عن المقومات الاقتصادية المفقودة لسلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع . تلك حجة لا تنطلي على احد ، او غثقل لتنتظي الا على كسل من كانت علاقته بالسياسة والاقتصاد معا محدودة . قيادة الجبهة الشعبية تتحدث عن هذه المسألة وتقول : « هل فكرنا في هذا الموضوع الاساسي » ، في محاوله لتهام البعض بان مجرد الحدث عن « المقومات الاقتصادية » لان هذه الدولة ، كسلها بحسبها ، المسألة ليست هكذا . البت قيادة الشعبية ، المركزية - اللبنانية من الماركة المسجلة ، الا ان تحضر انها في حجة كهذه ، للتدليل على عمق مزبور في التفكير وعلى اصالة مزعومة ايضا فيهم علاقة السلطة الوطنية بالمقومات الاقتصادية للدولة . وعلى طريقة فهمها لموازين القوى ، تفهم فاداة التبشير بالياس عن الاقتصادية للدولة ، كاساس ثابت لا يبقيه بعض المفاهيم حول الاقتصاد السياسي ، فانها وهذا القرائن الاقتصادية التي لها صفة البقاء في مرحلة تاريخية معينة . اما المقومات الاقتصادية فهي ليست كذلك على الإطلاق ، فهناك احدى الحقائق العامة للماركسيين - اللينينيين تقول ببساطة السياسية على الاقتصاد . « يا بس ، ضعف في المعلومات اذن عن قيادة الجبهة الشعبية . وعنينا تكون المسألة كذلك ، فان احتمالات التصحيح تبقى قائمة ، اما اذا كانت صحيحة ، اننا اعارض اذن اننا موجود » فالتبشير مباشرة بسياسة التبشير بالياس ، صحيح ، ان الوضع الاقتصادي لهذه الدولة سيكون مقيدا بكل تأكيد ، كما هو حال العديد من الدول والتوربة ايضا . ولكن وضع اقتصادي مقيد يدفع بالتوربين الى الاحاجم عن النضال من أجل استلام السلطة السياسية . لم قيادة الجبهة الشعبية تعنتق بهذا كهذا ، مناقشة مع كل ادعائاتها « اليسارية » ، نراجع معا بعض التجارب ، نغل المراجعة تقرب قيادة الجبهة الشعبية ، « الثورة سوق العادة » ، بعض الشيء من المفاهيم الصحيحة للماركسية اللينينية . ولناخذ تجربة لبنان للاستسلام فقط الاوليين الصيواتيين الذين النضال الديمقراطي ، حوصرت مناطق القواعد الثورية أثناء مرحلة

الحرب الأهلية الثانية في مناطق ، أو فلتقل في رفع جغرافية صغيرة أكثر من مرة ، كانت أواخرها عام ١٩٢٨ . ووصل الأمر آنذاك إلى حد أن الملح والأقمشة والأغذية وغيرها من الضرورات اليومية قد أصبحت نادرة وغالية جدا وإلى حد تشي الأراض في عدد كبير من جنود الجيش الأحمر لسوء التغذية . كان ذلك في منطقة حدود خوان - جيانغشي . آنذاك لم ينفذ الثوريون الصينيون بصبرهم ولم يشعروا بسياسة اليأس والخطي عن تلك المنطقة نتيجة (تفكيك بالمقومات الاقتصادية) بل بادروا إلى وضع الأساس السياسي الصحيح القادر على تنظيم مقومات اقتصادية تعطل آثار سياسة الحصار والتجريب القروية عليهم . وعندما فرضت قوى الغزو الياباني بالتعاون مع قوى الكومينتانغ في الحرب العالمية الثانية حصارا شديدا على الثوريين الصينيين في منطقة ياتان ، لم يبدأ هؤلاء الثوريين بسياسة اليأس ولم يجنحوا إلى القوميات الاقتصادية لمنطقة ياتان والشبيبة بالمقومات الاقتصادية للضفة الغربية والقطاع ، بل بادروا إلى وضع الأساس السياسي الصحيح القادر على تنظيم مقومات اقتصادية للصمود التي اعتمدت على نجاح حملة الإنتاج الكبرى . ثم انتظر إلى جمهورية الصين الديمقراطية الشعبية ، لتناقص من صحة الحقائق العامة للماركسية - اللينينية ومن زيف الزعم والادعاء بالمرعة لدى قيادة الجبهة الشعبية . انظروا إلى هذه الجمهورية الغنية وقوتها في المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الديمقراطية الشعبية قبل الاستقلال ، ثم في عهد نظام الشعب في وشم في عهدها الثوري الذي تعينه الآن ، حيث نظم السلطة الثورية هناك أسسا جديدة اقتصاد جيد ومقومات اقتصادية جيدة ولا تعتمد أن قيادة الجبهة الشعبية لجعل المقومات الاقتصادية ، التي خلفها الاستعمار وحكم السلاطين في هذا القطر العربي .

فقط هي القوانين الاقتصادية ، التي تلك صفة الثبات في فترة تاريخية معينة ، وهي لتعليم لا تتغير ولا تتحول بشكل مفاجئ في المراحل الانتقالية . أما المقومات الاقتصادية ، فانها تبقى في الدول الثورية فقط ، بل وفي الدول الرأسمالية الغنية منها والغنية وبسبب معاونة بالظبح . ثم مسألة أخرى في هذا الصدد لا بد من توضيحها في سياسة قيادة الجبهة الشعبية . اخذنا علما ، بأن لكم موقفا من المقومات الاقتصادية لقطاع وبنية في الضفة الغربية والقطاع ، ولهذا فلكم نجحون عن المشاركة في النضال من أجل انزاع هذه السلطة . ولكن ، ما هو الموقف من شرق الأردن ، هل مقومات الاقتصادية بمرعة أكثر من الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى تبني قيادة الجبهة الشعبية نفسها سياسة عبر عنها حزب الشعب الثوري ، الحديث السن كما تقول « الهدف » بأنها تطيح استراتيجيا إلى أساطير النظام الهاشمي . حقا ، أن الحقبة الثانية التي تبنى عليها قيادة الجبهة الشعبية وموقفا من السلطة الوطنية في الضفة الغربية والقطاع متهاضة ، أنها في جوهرها جزء من سياسة التشيخ باليأس . ليس هذا يترتب « أصحاب الأهداف الكبيرة » ، ليس بالحديث عن المقومات الاقتصادية . وإمام بحاسبة صارمة بسقط منطق الجبهة الشعبية دفعة واحدة ، أن الترويج « لدعاية اليأس » اعتقادا على فهم معين للمقومات الاقتصادية ، كانت ولا تزال للعبة المضلة لسياسة الدول الامبريالية ، وحذار من الاتجار وادها . ثم فرق ذلك ، لتنتظر قيادة الجبهة الشعبية إلى فريسان النظام الهاشمي من الفلسطينيين ، أمثال الأردن منذ زمن بعيد عدنان أبو عودة . هذا المرتد تعلم بعض الشيء من الماركسية - اللينينية قبل أن يتحول إلى ملكي معاد للشعب . في حديث قبل عن الضفة الغربية لا ينسى عدنان أبو عودة أن يرفض الاتهامات التي توجه لسيادته ويقول : « أن عبارة وضع اليد تأتي كأن الضفيرة الغربية غنية بتنافس عليها متنافسان وإذا أردنا أن نناقش حقائق وأرقام اقتصادية في هذا المجال فقد يكون الأمر عكس ذلك » . ويضيف عدنان أبو عودة « أن الأمر بكل بساطة قضية وطن » (٩) . أما قيادة الجبهة الشعبية ، فهي

أن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة لا تحتاج إلى دعوة "للتفكير" حتى نقبلها أو نرفضها!

منهكة في انكار أن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة وطن ، ولهذا فكثيرة هي حججها ضد السلطة الوطنية الفلسطينية .

عندما تختلق الجبهة الشعبية التناقضات!

وقادة الجبهة الشعبية أيضا ظلمت وراء الحجج المضادة لبرنامج عمل وطني يخلص شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة من كل من الاحتلال واحتلالات عودة نظام الملك حسين لا تتورع عن رسم صورة انتفاض الأكثر حدة في المرحلة القادمة ، ولهذا فهي تقول : « هل فكرنا بالانتفاض الذي سينشأ بين هذه الدولة والجماهير الفلسطينية » ، لا بل قيادة الجبهة الشعبية تضم في الأمر ببساطة شديدة وتؤكد « أن تناقضا أساسيا ستعيشه هذه الدولة ، هو تناقض بينها وبين جماهير الفلسطينيين ، في لبنان وفي سورية وجماهير الفلسطينيين في منطقة ٤٨ وكافة الجماهير الفلسطينية ، التي لن تحل هذه الدولة ، حتى مشاكلهم الحياتية » ! ما لهذه الأطروحات « الديالكتيكية » الواقعة على رأسها ، ومع ذلك يزعم أصحابها وعلى طريقة السيد أبو عدنان أنهم يناضلون « بكل قوة من أجل تحرير الوطن الفلسطيني بكامله » (٧) . في حالة كهذه ، التي تتحدث عنها قيادة الجبهة الشعبية ولأن هذه القيادة تقبض بعض النصوص من البرنامج السياسي لنظمية التحرير متجاهلة بعطيات حرب تشرين وتناجها وتحليل على الجهات المستهدفة فتشبه بفرقة البرنامج تقول : « ستصمدى بالكفاح المسلح والنضال الجماهيري المرتبط به لجميع مشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين » ، فانه يصبح مطلوباً من قيادة الجبهة الشعبية أن تيسر بأكثر من تناقض في وقت واحد ، تناقضها مع السلطة الوطنية الفلسطينية وتناقضها مع اندو الإسرائيلي . حقا ، أن قيادة الجبهة الشعبية ، « العملية جدا » بقوانين النفاذ والوسائل الفعالة لاجلها نجاح تجزئ نفسها التصدي لتناقض في آن واحد . قيادة الجبهة الشعبية « مبدئية للغاية » في مواقفها السياسية ، وهي لا تعترف لاقوتانها الخاصة ، وسنأتي على ذلك فيما بعد ، وهذه الفادة لا تكلف نفسها عناء دراسة الأمور على الطبيعة وبعد ذلك التقرير . لا ، فإن ذلك يتناقض ومبدئيتها المستمدة من تصوراتها الذهبية ، التي يستحيل إعادة ترتيبها في قاعات قائمة على تعامل ملموس مع وقائع الحياة المادية . مادام الأمر كذلك ، لنوضح لقيادة الجبهة الشعبية بعض الشيء عن التناقضات أولا : أن التناقضات الأساسية لا تسقط هكذا من السماء على الدول ويصرف النظر عن طبيعة السلطة السياسية في تلك الدول ويصرف النظر عما إذا كانت السلطة السياسية على تناقض مع قوى معادية لجموع الشعب ، لجموع طبقاته وغلته الاجتماعية الوطنية . ثم أن التناقضات الأساسية هي شكل وجوهر العلاقة بين الرأسمال والعمل المأجور ، وليس لهذه العلاقة صفة الثبات ، التي تصلح لكل زمن ومكان وتلائم رغبة من يريد أو لا يريد . أن الماركسية - اللينينية أيها السادة ، في قيادة الجبهة الشعبية ، ليست عبادة يرتديها من يريد . والحقائق العامة للماركسية - اللينينية ليست مسألة مزاجات تكيف مع كل عقيدة غرضوية ، بل هي منهج عمل علمي بعيد عن النظرة الذاتية الجانب ، والنظرة السطحية والنظرة الوحيدة للأمر ولجريات الصراع وانعكاساتها الاجتماعية ومن هنا خطأ قيادة الجبهة الشعبية عندما تقول : « هذه السلطة الوطنية في حال استلام المقاومة الفلسطينية لها ، ما الذي

يحدث عن كل هذا أن الحديث عن التناقض الأساسي بهذه البساطة حجة بخلفة لتبرير سياسة تقيس الجماهير من النضال . أن الحديث ، الذي يجري على السنة قادمة الجبهة الشعبية بخلف التناقض ويشرطه دون حاجة إلى شيء من التفكير ، وليس بماركسي هو الذي يفتك التناقضات ويفرضها بل يفرضها بشكل قسري كما نرى . كما أن قيادة الجبهة الشعبية في نشاطها المحصور في معارضة أقالمة السلطة الوطنية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، لا تنسى أن تترك الأمور غامضة بعد أن تسوقها في حججها التي لا هدف لها غير التشيخ بسياسة اليأس ، يأتي ذلك على طريقة « هل فكرنا كيف سيكون موقع هذه الدولة في المحيط العربي » ، وعلى طريقة « هل فكرنا بأن هذه الدولة ستكون

محاطة بإسرائيل والنظام الأردني الرجعي ويصرف النظر عن الذي تنهيه قيادة الشعب أولا تنهيه بالمحيط العربي ، فإن المسألة نفس فعلا إلى التفكير ، الذي لن تكون نتيجته تحديرا من التعامل بقضايا الضفة والقطاع تؤكد أولا ، أن المحيط العربي الشعبي له معاد لحق سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير المصير وفي أقالمة السلطة الوطنية لا بل أنه محيط حليف . أن هذا المحيط أول احتياج له موجه إلى البلاط الحاكم ، وسيكون الشعبية أن يكون بمقدور أحد اختلاق التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع في زوال الاحتلال وعدم عرق نظام الملك حسين من ناحية ومصالح شعب الأمة العربية ، فهذه مصالح مشتركة . كما المحيط العربي الرسمي بتعارضات مصالح اطرافه لن يكون موحدا الموقف من هذه السلطة الوطنية ، ولن يكون كما يحلو لكم أن تعلم دون جراءة ، موقفا كسحا ، عندما تكون السلطة محاطة بإسرائيل والأردن . هناك دور وطني في هذه المنطقة إلى جانب الدول الرجعية أيضا ، ولا يملك الإنسان إلا أن يسأل قار الجبهة الشعبية ، اليس صحيحا كذلك أن يتم النظام الأردني الرجعي محاطا بدول وطنية هذا ما ستعالجه عند الحديث عن هرطقة المدعو أبو عدنان عن السلطة الوطنية وعلائق بشرق الأردن ، ولكن لماذا لا تنصع قيادة الجبهة الشعبية من رأيها الصريح والواضح بمسألة هامة خلاصتها : من الذي يجدر به بحاصر الآخر واية قوى في المنطقة عليها تلعب دورها التفاضلي في ممالك الحصار الضارية ، التي يستشدها المنطقة إذا انتصر قضية الضفة الغربية وقطاع غزة . لماذا لا تقود الجبهة الشعبية رأيا صريحا وأصحا هذه المسألة بدل الترويج المأفول لسياسة التشيخ باليأس من النضال .

وأخيرا ، وهنا تنتشر قيادة الجبهة الشعبية حتى ثورتها المظلمة ، لماذا هذا الجزع من الحديث عن موقف دولة الإسماعيل الصهيونية من السلطة الوطنية ، لماذا كل هذا الضجيج وكل هذا التخوف . أن قيادة الجبهة الشعبية التي « تحذر جميع الجماهير في جنيف » و« استثناء من مغبة الانصراف بآراء الضفة الغربية والقطاع ، تعود ادراجها ونيدا لعبة غريبة الشعب من دولة إسرائيل . ومن هنا ، فاما تتسلسل : « هل فكرنا بأن هذه الدولة ستكون تحت رحمة إسرائيل في كل لحظة » .

حقا ، « أن الذي لا يرى من الفرياد بكرا اعمى » ، اليس كذلك أبا السيد أبو عدنان ، نعم يا قيادة الجبهة الشعبية ، لقد فكرنا ثم ذلك وأكثر منه . فمن تعرف حق العرب حقيقة التناقض بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة الإسماعيل الصهيونية . ولعل هذا الأمر يتحدث عنه قيادة الجبهة الشعبية ، دون ترك ضماخيه ، هو بعد ذاته الثمن ، الذي علينا أن ندفعه باستمرار من أجل الحفاظ على حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية مناهضة إلى أقصى حد التناقض مع دولة الإسماعيل الصهيونية .

هذه هي سياسة التقييس ، التي تدعو لها قيادة الجبهة الشعبية وسياسة كهذه لها نتائج عملية بالتاكيد وفي مقدمة هذه النتائج التصحيح بالسلطة الوطنية وتعبيد الطريق أمام عودة نظام الملك حسين للحكم من جديد بالضفة الغربية ، وهذا سنوضحه بدقة في العدد القادم . سامي شاهيد

- ١ - راجع « الهدف » ٢٢ - ١٢ - ١٩٧٣
- ٢ - المصدر السابق
- ٣ - نفس المصدر السابق
- ٤ - الهدف ٢ - ٢ - ١٩٧٤
- ٥ - انظر مجلة المبادئ اللبنانية ٢١ شباط

- ٧ - الهدف ٦ - ٢ - ١٩٧٤
- ٨ - الهدف ١٣ - ١١ - ١٩٧٣
- ٩ - الهدف ٢٢ - ١٢ - ١٩٧٣

وجهة نظري في مسألة الخلافات بين أجنحة النظام المصري

لماذا سلك هذا الموقف مع السادات

الصراع بين اليمين المصري والتيار الجاهلي - بقلم: طه شاكر

● وهيك لا يعترض على وقف إطلاق النار ، وأن كان رأيه «أنا نفسي لم أكن ضد وقف إطلاق النار كما حدث ، ولكني كنت أحد الأشخاص الذين نادوا بوجوب الحصول على الجهاز الخاص بعملية ضبط وقف إطلاق النار » أي « الاستمرار في القتال ٢٤ ساعة أو ٨ ساعة إلى أن يعمل فريق المراقبين .. » (نفس الحديث الصحفي) . ● واتسمت حدة الخلاف حول اتفاقية «تثبيت وقف إطلاق النار» ، ومباحثات الكيلو ١٠١ ، إذ «كانت هذه الاجتماعات من اولها إلى آخرها تجربة في الفراغ » .. والانتقال إلى جنب .. والسياسة التغطية العربية .. الخ .

● والملاحظ أن القضايا الخلافية كانت تدور حول أسلوب التفاوض والمنهج المتبع لحصاد نتائج تحريك الوضع السياسي - عسكريا - وكيفية استخدام الرصيد المتراكم للبرجوازية في أعقاب الحرب . إذ برز اتجاهان أساسيان داخل السلطة :

اتجاهان داخل السلطة

□ اتجاه «بنهاك» ، يبادر إلى إثبات نواياه الصنة تجاه الدولة ، يسارع إلى تقديم كل شواهد التعاون والرفقة في تنقية الأجواء . وهذا الاتجاه ينطلق من فكرة أن على مصر إثبات استعدادها للتفكير ونيز الخط الناصري ورجوعها عنه ، باعتبارها الموقف الأساسي لاعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي ، وذلك بخطوات عملية محددة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، قبل ودون انتظار لقبال ، وهي سياسة تؤدي بالضرورة إلى التخلي تماما عن الخط الوطني والسقوط فريسة النفوذ والسيطرة الأمريكية من موقع التبعية .

□ اتجاه متعاسك ، عقلاني ذكي أكثر استنارة وهنكة يرى ضرورة الأخذ والعطاء من خلال مساومات تجري في إطار تحالف وتعاون ومصالح متبادلة ، والعمل على استخدام كل أوراق الضغط المتاحة لانزاع أكبر قدر من المكاسب مقابل أقل قدر من التنازلات .. أي التسليم بتنازلات مقبولة مكاسب ، ولهذا الاتجاه نظرة متكاملة تشمل مختلف القضايا ، فهو يرى التحالف مع أمريكا لا الانطباع والتبعية الكاملة



مع بعضه دير شبيجل الألمانية (٢١-١) عندما سئل هل أراد الرئيس السادات للقوات المصرية أن تحتل كل سيناء ، جابريئيل تحرير الإهرام «لا اعتقد أن إسرائيلييننا اعتمدت على تحرير سيناء ، أننا نعرف جيدا دور القوة العسكرية في وقتنا هذا .. لذلك يرى الرئيس السادات بدأ بمعاملات عسكرية محدودة في محاولة الحصول على نهاية سياسية » .

تشر مسألة الخلافات بين أجنحة النظام المصري اتجاهات عديدة في صفوف اليسار العربي عموما واليسار المصري على الخصوص . وقد برز تنوع هذه الاتجاهات في تحليل الخلاف الأخير بين هيك والسادات . ولا شك أن دقة التحليل لطبيعة التحالف الطبقي الحاكم وتناقضاته الثانوية مهمة أساسية لتحديد المهام

الكاتبة وراءه تاجر الخلاف بهذه الصورة الحادة رسم اللقاء حول الخط العام ! هيك انظر لخط « العمل الأمريكي » يتقدم بعنف « استبعاد الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا .. وأي طرف دولي آخر ، وضع عقبات وشروط تعسفية سوريا .. ورئاسة شرفية فالدهام » .. « عندما جاء دور الحديث عن تثبيت وقف إطلاق النار ، قلنا نلاحظ أن دور الأمم المتحدة قد تراجع إلى الخلف ، كما أن دور الاتحاد السوفياتي قد توارى في الظل .. الخ » .. « مصر وحدها عن طريق الدكتور هنري كيسنجر .. أو مع الدكتور هنري كيسنجر وحده طريقا إلى مصر » .

● وهو الذي حرص دائما على شن حملات معادية للاتحاد السوفياتي فشك في الصداقة المصرية السوفياتية والسلاح السوفياتي ، وتحالف مع الفريق محمد صادق في تصعيد هذه الحملات داخل صفوف القوات المسلحة ، بوجه النقد لسياسة استبعاد الاتحاد السوفياتي - كما عارض في يوليو ١٩٧٢ إجراء أعضاء المستشارين العسكريين السوفيات ، لأن «تجميع» العلاقات لا يعني تسنننا والمعداء للسوفيات لا يجب أن يمتد - من وجهة نظره - إلى أساطيرهم كمنصر فعال في المعاملة الدولية . هذا بالإضافة إلى خطأ «التوقيت» .

● لا خلاف حول فكرة «المركة المحدودة الموقوتة» لتحرير الموقف السياسي الليبي طرحها هيك وتبناها السادات . وفي حديثه

تتار عززل رئيس تحرير الإهرام ، كان موضع تعليقات وتفسيرات متباينة في معظم الصحف والإذاعات العربية والمالية ، وتردعت تساؤلات عديدة حول القرار ودوافعه وإبعاده ، فقد حرص المصري عموما واليسار العربي على الخصوص . وقد برز تنوع هذه الاتجاهات في تحليل الخلاف الأخير بين هيك والسادات . ولا شك أن دقة التحليل لطبيعة التحالف الطبقي الحاكم وتناقضاته الثانوية مهمة أساسية لتحديد المهام

تتار عززل رئيس تحرير الإهرام ، كان موضع تعليقات وتفسيرات متباينة في معظم الصحف والإذاعات العربية والمالية ، وتردعت تساؤلات عديدة حول القرار ودوافعه وإبعاده ، فقد حرص المصري عموما واليسار العربي على الخصوص . وقد برز تنوع هذه الاتجاهات في تحليل الخلاف الأخير بين هيك والسادات . ولا شك أن دقة التحليل لطبيعة التحالف الطبقي الحاكم وتناقضاته الثانوية مهمة أساسية لتحديد المهام

تتار عززل رئيس تحرير الإهرام ، كان موضع تعليقات وتفسيرات متباينة في معظم الصحف والإذاعات العربية والمالية ، وتردعت تساؤلات عديدة حول القرار ودوافعه وإبعاده ، فقد حرص المصري عموما واليسار العربي على الخصوص . وقد برز تنوع هذه الاتجاهات في تحليل الخلاف الأخير بين هيك والسادات . ولا شك أن دقة التحليل لطبيعة التحالف الطبقي الحاكم وتناقضاته الثانوية مهمة أساسية لتحديد المهام

أمام استيفاح الأزمات الاجتماعية البريطانية هل يمكن التوفيق
بين إغاش الرأس المالية وسد حاجات الطبقة العاملة؟

الحرية صفحة ٩١

حركة شعب ينفصل من أجل تحرير وطنه واستقلاله الوطني . وفي ختام كلمته حيا شهداء الثورة وشهداء الجبهة وشهداء حركة التحرير العربية والمالية وأكد شكره لخصوم جميعا

كلمة الأمين العام للجبهة
ثم القى الرفيق نايف حواتمة ، الأمين العام للجبهة كلمة استهلها بقوله :

« اننا اليوم نحتفل بذكرى انطلاقه الجبهة الديمقراطية المسلحة ، اننا نحتفل بالذكرى في لحظة يبر فيها شعبنا بتمطف تاريخي يضمه امام اختيارين :

اما ان يفاض لاتخاذ موقفه الوطني وينسب سلطته الوطنية على ارضه المحررة واما ان يتعرض للتبديد والاحلاق على يدي الكيان الصهيوني والنظام الرجعي في الاردن الذي مثل تاريخيا قلعة امان خفية لاسرائيل ، وقاعدته اسرائيلية للامبريالية الامريكية ، كما حدث لشعبنا ووطننا من نكبة ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ .

ثم اكد الرفيق الأمين العام في حديثه شيئا بعد على « ان مرحلة الانتفاضة التاريخية التي يبر بها شعبنا ولتوتربنتل ، من القيادة ان تحلى بأكبر قدر من الرؤيا السياسية الملموسة والشجاعة في اتخاذ القرارات الكبرى ، على طريق انتزاع حق تقرير المصير ، لواصله النضال حتى تحرير مجيوع ارض فلسطين » .

واشار الرفيق حواتمة الى الاخطاء العديدة التي ارتكبتها القيادات السياسية للشعب الفلسطيني خلال تاريخه الحديث ، التي لم تتكمن من النقاط الحلقة المركزية في عملية الصراع في كل مرحلة ، سواء ضد الانتداب البريطاني او الحركة الصهيونية ، ثم عام ١٧ و ٤٨ . ارتكبت الخطا قبل عام ٤٨ عندما هادنت وسامت الاستعمار البريطاني وركزت النضال على الهجرة الصهيونية وحدها « ... ومرة اخرى ارتكبت الخطا عام ٤٧ » . عندما رفضت العمل لبناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية ، على كامل فلسطين ، واصرت على دولة فلسطينية نقية من اي يهودي والا لا شيء ، فصاقت بذلك على ايداء الوجود الفلسطيني المستقل والشخصية الوطنية المستقلة لشعبنا ، وارفضت ان تدخل شعبها وان تبده يمين اسرائيل ونظام الملك حسين ، وبقي مناطق الشتات بعد نكبة عام ١٩٤٨ ين .

ثم قارن بين هذه الاخطاء ، والاطاها التي ارتكبتها بعض القيادات الحالية في صفوف المقاومة ، والتي « تسمى » ضد امكانية اقامة الوجود الوطني الفلسطيني المستقل على الاراضي الفلسطينية التي ينتم انزعاعها ، وبذلك تضع الحلقة المركزية لنضال شعبنا من أجل دحر الاحتلال ومتابعة كفاحه اليائس ضد العدو الصهيوني والامبريالي » .

« اننا نقول يوضوح ايها الاخوة ، ان تضامر شعبنا مع حركة التحرير الوطني العربية ، مع اية دولة عربية وطنية حقا لتتروم وتستجيب لحقوق شعبنا في حقه في انتزاع ارضه ، مع حركة التحرير والتقدم في العالم ، كمثل باجباب الحصل الاستراتيجي التصفوي ، كمثل باجباب التراجيكية المصرية ، كمثل باجباب الحصل الامريكي - الهامشي » .

واختتم الرفيق الأمين العام حديثه ، بنوحيه الدعوة الى رص صفوف الثورة الفلسطينية وصفوف القوي الثورية في العالم لاجباط الحصل الاستراتيجي التصفي . ثم وجه المشروع الامريكي الصهيوني الهامشي ، مع وجه الحية باسم اللجنة المركزية للجبهة للوجود الحاضرة والقوات المسلحة الثورية للجبهة .

وفي ختام المهرجان ، قدم الأمين العام درع الجبهة هدية لتقائد دورة الشهيد فايز ايسو خلدون ، كما قدم ثلاث هدايا لايوز مقاتلي الدورة ، ثم تقدم الرفيق ابو عمر قائد الدورة واهدى الأمين العام هدية دورة الشهيد .

الأراضي المحتلة

تقرير من الضفة الغربية الأعلام الفلسطينية ترتفع عند بوابات مدينة نابلس

مرات متتالية على الحرم الابراهيمي في الخينة . ولعل أبرز التظاهرات العسكرية التي وقعت في مدينة الخليل ، هي عملية تدمير سيارة كانت تقل عددا من جنود العدو واعطاب اخرى في عمليات عسكرية قد قامت بها قوات الثورة الفلسطينية وقد امتدت هذه العمليات لتشمل عددا من المدن منها بيتيني حيفا ، وتل ابيب ، في وقت نته وتصادعت حركة النضال ضد المحتلين في الضفة الغربية لتهر الاردن ، منقذ طابع المواجهة الشاملة .

اعلام الفلسطينية ترتفع
في الثامن عشر من الشهر الحالي ، ارتفعت الاعلام الفلسطينية عند بوابات مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة ، وامدنت فيها بعد لفتني اسطح البنايات المرتفعة واعدت الكهرايا والهاتف ، معلنة عن « عزم الجماهير على التخلص من الوجود الصهيوني وتأكيد استقلال الشعب في ارضه ، وضد مشاريع الضم والاحلاق الهامشي والصهيوني » وجاء ذلك في المنشورات الثورية التي عبت شوارع المدينة نابلس ، والتي تضمنت الدعوات والتحريض للجماهير لرفض واقع الاحتلال والعمل على طرده وتقرير المصير ، ومن اللافت في الآونة الاخيرة انكسار حدة الهبة التي فرضها وجود الاحتلال ، فلم تعد عمليات القاء القبض على المواطنين وزجهم في السجون والمعتقلات ونسف بيوتهم مسألة تثير المواطنين عن استمراءهم في التصدي لجنود الاحتلال ، فقد امدت مظاهر التحدي ورفق الاعلام لتشمل بيتيني القدس وطولكرم ، مدارس ومطعماتها . رام الله الثانوية ، والمدارس الاعدادية في بيتيني رام الله واليرة . وكانت العديد من المدن الفلسطينية قد شهدت سلسلة من الانتفاضات خلال الشهرين الماضيين ، خصوصا مدينة الخليل التي شهدت الى جانب التظاهرات بحملات توزيع المنشورات والكتف على الجدران سلسلة عمليات عسكرية ضد قوات العدو ، في الوقت الذي ارتفع فيه العلم الفلسطيني ثلاث لها .

ومع تنامي النشاطات العسكرية والسياسية الجماهيرية الموجهة ضد الاحتلال وضد حكام عان يتنامى المطلب الجماهيري لشعبنا في الداخل على ضرورة القضاء منظمات المقاومة في منطقة التحرير على برنامج عمل يستجيب لحالها الراهنة والمشروعة في حق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية . ان هذا المطلب الجماهيري يزداد تطورا يوما بعد يوم خاصة وان الصراع مع الاحتلال ونظام الملك قد اخذ بكتسب ملامح محددة لاهداف مباشرة وراهنة تحدد للجماهير وسائل واشكال النضال الضرورية والموصلة لها .

مقاومة

رسالة من القوى التقدمية الصديقة في ألمانيا الغربية الى المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير

للفلسطينيين .
« - ان المنظمات المتجتمعة ترفض وتدين بحزم كل مقترحات الحلول الامريكية-الصهيونية الهامشية وكل حلول تخنصر القضية الفلسطينية الى قضية لاجئين ، وتقف الى جانب حمل الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ه - كما تؤيد المنظمات المتجتمعة نضال القوى الثورية ، التي تصارع ضد الرواية الهامشية على الشعب الفلسطيني وتؤيد ايضا بحرارة الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ في حق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية عليها . ونناشد جميع القوى الصديقة والمناصرة للشعب الفلسطيني بضماد الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي لهذه السلطة ، وتبنيها بارادتها الوطنية من مواصلة النضال لاقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية يحيى نظام الشعوب المضطهد ويحيى التضامن الاممي .

هذا المجلس الوطني الفلسطيني ستكون لها اثار حاسمة على متابعة حركة التحرير الوطني الفلسطينية مهماتها النضالية . اننا نوجه الى المجلس بندا :
١ - على الرغم من تزامن الخلافات حيال مسألة « الحصل السياسي » المسلح ومتابعته ، فان وصول قوى المقاومة الى اتفاق مشترك امر حيوي وضروري ، حيث يوفر القاعدة التي يبنى عليها الثوريون نضالهم .
٢ - ومن الضروري ان تتخذ قوى المقاومة موقفا بناء على تقييم دقيق وموضوعي للاوضاع السياسية الجديدة ، ان وضوح الموقف القائم على اساس التقييم الموضوعي هو التكيل بجمهرة الفلسطينيين حول ثورتهم وكمثل بنذل كامة الصعوبات والمراقيل ، التي تعترض طريقهم .

٢ - ان المنظمات المتجتمعة تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني وبالمجلس الوطني الفلسطيني كاعلى هيئة سياسية تشريعية

مساء الخميس ٢١-٢-٧٤ عقدت في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية ندوة حاشدة تحدث فيها الرفاق : محسن ابراهيم عن منظمة العمل الشيوعي في لبنان ، الدكتور خليل احمد خليل عن الحزب التقدمي الاشتراكي ، جورج حاوي عن الحزب الشيوعي اللبناني . كان موضوع الندوة ، التي استمرت ثلاث ساعات وتحولت في القسم الثاني منها الى حوار مع جمهور الطلاب الحاضرين ، « الاحزاب التقدمية ومهمات الوضع الراهن في لبنان » .

محسن ابراهيم : السمات الرئيسية للوضع الراهن
تناول الرفيق محسن ابراهيم في حديثه السمات الرئيسية للوضع الراهن في لبنان مشددا على الخلاصات السياسية التالية :

١ - مقاومة الازمة الاجتماعية تحت وطأة النتائج التدميرية على تزايد تبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية وتصادد موجة الفناء وتركز الاحتكارات واشداد وتيرة الاستغلال والتدهور المتسارع في مستوى معيشة اوسع الجماهير .

٢ - دخول محاولات فرض الحصل الاستراتيجي الامريكي الصهيوني الرجعي في حلقة اللبنانية ، طورا جديدا بدأ يزيد من الحاج المعركة الوطنية ياربعها الثلاثة : الملازمة : ضد النوسع الصهيوني في الجنوب ، وضد السيطرة الامبريالية على لبنان ، ومن أجل حياض المقاومة والوجود الوطني .

٣ - الدور النسبي في ميزان القوى بين التحالف الطبقي المسيطر وبين الحركة الشعبية لصالح هذه الأخيرة . وهو ما اسرعت عنه الممارك الطليعية والديمقراطية والوطنية التي خاضتها الجماهير اللبنانية بقيادة الاحزاب التقدمية خلال السنوات الثلاث الماضية . هكذا استطاعت الحركة الشعبية تنظيم المشروع القومي الذي جابهت به السلطة نمو التفلات الاجتماعية والسياسية ، كما استطاعت انتزاع العديد من المكاسب الطليعية والنظيمية واشتلت الحملات النضالية العنقادية التي شنت ضد المقاومة الفلسطينية ومجموع القوى الوطنية . ولقد اتى ذلك بنيت خطا النظرة المدمية للنضال الطبقي والديمقراطي والتي وقع اصحابها فريسة للناس امام الثمن الماهظ الذي كان لا بد ان تدفعه الحركة الشعبية لقاء نجاحها في كسر طرق القمع المضروب حولها .

٤ - وضوح الحدود الجزئية للتناقضات والخلافات ضمن صفوف التحالف الطبقي المسيطر ، وبالتالي وضوح خط التصورات التي كانت تراءى على امكانية قيام مشروع اصلاحى بورجوازي شامل في الاطار الراهن للنظام السياسي الاقتصادي وهو امر لا بد ان يصب في اتجاه تعزيزوتيرة استغلال الحركة الشعبية في نضالها عن مختلف اطراف التحالف الطبقي المسيطر . واستعراضه هذا لسمات الوضع اللبناني الراهن الى النتيجة التالية : ان الاطار العام للغرب الراهن هو اطار حرب مواقع مدبرة ، طليعية ديمقراطية وطنية ، بين الحركة الشعبية والتحالف الحاكم . وهي حرب لا يخرج اصلاحيا شاملا لها في اطار النظام الحالي ، كما انها سوف تشهد

الكثير من التمرجات وحركات المد والجزر والنجاحات والتكسبات . الا ان القانون العام الذي يبقى يحكمها في الحصيلة النهائية هو : قاسون النهو المتزايد لمواقع ومكاسب الحركة الشعبية والعزلة المتنامية للسلطة ، على طريق توفير شروط ومقومات التغيير الوطني الديمقراطي الثوري اخيرا .

ثم تناول الرفيق محسن ابراهيم التطور الحالي يائس من « حرب المواقع الجديدة بين الحركة الشعبية والتحالف الطبقي المسيطر » فأكد على جملة ظواهرها :
- تجذر البرنامج الطليعي الديمقراطي الراهن الذي يطرحه الحركة العمالية والشعبية في اطار النضال ضد نتائج الفناء والاحتكار واشداد وتيرة الاستغلال ومن أجل تحسين مستوى شروط معيشة اوسع الجماهير . بحيث يات المطالب التي ينطوي عليها البرنامج المذكور ونظمية مزدوجة : وظيفة الضغط من أجل انتزاع مكاسب مباشرة جزئية على هذا الحد او ذاك ، ووظيفة التحريض ضد اسس النظام الاقتصادي السياسي القائم ، لان البرنامج المذكور ان يتخذ كايلا في اطار نظام اخر ، وطني ديمقراطي شبي . وهو ما سوف يتنامى وعي الجماهير له بالتكيد .

- انخراط فئات اجتماعية متزايدة الجماهيرية والانتعاش في حلبة النضال ضد الاستغلال والفناء والاحتكار . ونمو افاق وحدة الحركة الشعبية حول قيادة الطبقة العاملة ومعظم طائفتها النضالية وتقدمها على الضغط من أجل انتزاع العديد من المكاسب . وفي هذا المجال توقف الرفيق محسن ابراهيم في حديثه ، وخلال الاسئلة والاجوبة ، امام دلالات تجربة «اضراب ٦ شباط » ، فأكد ان ما جرى يوم ٦ شباط - رغم قرار الانحاد العمالي العام تحت ضغط القيادة النقابية اللبنانية بتطبيق الاضراب من اضراب عمالي وشبي شاملا في الجنوب ومن تحركات عمالية في بيروت (اضراب عمال المكس خاصة) قد اتى بثبتصحة الشعار الذي رفضناه خاضا للتخضير ليوم ٦ شباط ، وهو شعار : تنفيذ الاضراب بالرغم من البين التقابي . فما بين الاضراب العملي الجزئي والاضراب الشبي الذي يفرض مشاركة جميع القوى النقابية ، تلك الاحزاب التقدمية والتقاتب الديمقراطية القدرة على شن

ندوة حول « الاحزاب التقدمية ومهمات الوضع الراهن في لبنان »

محسن ابراهيم : حرب مواقع مدبرة ، طليعية ديمقراطية وطنية ، بين الحركة الشعبية والسلطة

النتسطينية وقال ان اليسار اللبناني مطالب بايجاد جهة وطنية واسعة ملها ان المقاومة الفلسطينية بحاجة الى مثل هذه الجبهة ايضا كي تكون قاعدة لتصود .

جورج حاوي :
حماية المقاومة والخبز والديمقراطية
قال الرفيق جورج حاوي ان القوى التقدمية لخصت شعاراتها خلال السنوات القليلة الماضية حول ثلاث قضايا : حياة الثورة الفلسطينية ، الخبز ، والديمقراطية .

- وتحدث عن حماية «المقاومة ودعم نضال الشعب الفلسطيني فقال ان هذه المهمة أصبحت مهمة لبنانية تدور على الساحة اللبنانية . وأشار الى ان اتوجه الديمقراطي الصمد العربي يستعمل قوى ضد الديمقراطية

حين انها كانت تقف بجانبها . وتحدث عن التراجعات التي تجري على الصمد العربي في عمالة البناء الاقتصادي . واضاف ان النقطة الايجابية الوحيدة التي من الممكن انتزاعها اذا توجدت فصائل المقاومة وزادت من لعبها هي ان تلتزم للشعب الفلسطيني قاعدة نضاله اللاحق لتسهر الثورة وتعزز . - ثم تحدث عن قضية الخبز ، وعن القضية الاجتماعية والنضال العام ضد سلطة الاحتكارات لتحسين شروط الحياة مشيرا الى معركة ٦ شباط وما خلفها وخاصة اسرع الفناء والمكاسب التي انتزعت .

- وعن الديمقراطية قال : ان هذا الامر يكون على ارتباط وثق بالشعارين الاخرين . وقال ان قضية الديمقراطية قضية حرية الاحزاب قضية مهمة لاستمرار النضال ولتأمين ظروف افضل للتغيير واهاف : ان الديمقراطية ظلت وستبقى برأينا الشعار الاساسي في المرحلة الراهنة لتطور لبنان التي يشد فيها النضال من أجل توضع ظروف اسقاط الطغمة المالية واقامة الحكم الوطني الديمقراطي .

- وجوابا على الاسئلة التي انصبت حول الموقف من مسألة قرار الاتحاد العمالي بتعليق اضراب ٦ شباط قال الرفيق جورج حاوي : بالبنسبة لما لم يكن اضراب ٦ شباط ديمقراطية وقال : نحن بحاجة مسألة للحريات الديمقراطية ، وخذ من ان السلطة ستحاول تجريد الفئات الشعبية من المكاسب التي انتزعتها ، وركز على اهمية الحريات السياسية للاحزاب والجمعيات والاذنية ، ودعا لانشاء مؤسسة اعلام موحدة للقوى التقدمية . ثم تحدث عن المسألة

اضرابات ، واسعة الى هذا الحد او ذاك في اطار تنمية المواقع التقدمية ضمن الحركة النقابية وكسر وصاية البيس عليها . ومن هنا كان موقف المشاركة الذي اتخذناه في مبادرة الاضراب التي قام بها عمال المكس ، كما ان جميع الاحزاب التقدمية اتخذت موقف التأييد للقيادة المذكورة . وما تقتضا ضده هو بالضغط بدء نوافذ بعض « الفرق الجواله » الى منطقة المكس ، تلك الفرق التي ترى وراء كل ضربة كف مشروع ثورة ، ومحاولتها زج العمال في مشاريع تصعيد للاضراب بالنسبة ولا اخ لها سوى تعرض قوى الطبقة العاملة للتبديد .

وخلص الرفيق محسن ابراهيم اخيرا الى القول ان المهمة المباشرة والحالية للاحزاب التقدمية هي مهمة ذات شقين : - متابعة الحملة العمالية والشعبية ضد نتائج الفناء والاحتكار ومن أجل تحسين مستوى وشروط معيشة الجماهير . وفي هذا المجال لا يزال الاضراب العام سلاحا رئيسا ينبغي التخطيط لاستخدامه هذه المرة في ضوء دروس تجربة ٦ شباط . - التصدي لادابات فرض الحل الاستراتيجي في حلقة اللبنانية كما بدأت تنضج من خلال مواجهه الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية الان من اخطار وفي منطقة الجنوب بشكل خاص .

خليل احمد خليل :
تجربة العمل الجبهوي

استعرض الدكتور خليل احمد خليل تجربة العمل الجبهوي في لبنان منذ مطلع الخمسينات حتى الان داعيا الى تعزيز التعاون بين الاحزاب التقدمية . ثم تحدث عن المسألة الاجتماعية ، مسألة الفناء والاستغلال الطبقي وأشار الى ان التحالف الحاكم هو تحالف زمن بين بقايا الاقطاع وبين الرأسمالية الصاعدة .. كما شدد على اهمية ازدياد الصراع بين الفئات الاجتماعية . ثم انتقل الى المسألة الديمقراطية وقال : نحن بحاجة مسألة للحريات الديمقراطية ، وخذ من ان السلطة ستحاول تجريد الفئات الشعبية من المكاسب التي انتزعتها ، وركز على اهمية الحريات السياسية للاحزاب والجمعيات والاذنية ، ودعا لانشاء مؤسسة اعلام موحدة للقوى التقدمية . ثم تحدث عن المسألة

محطتها الرامي الى ناهضة نمو الجلمعة اللبنانية . وقال البيان ان موقف اللجنة التنفيذية هو اللامبالاة والتجاهل وقد برز ذلك في موقفها من تحرك طلاب الجامعة اليسوعية ومن النضال الطلابي والشبي ضد الفناء .. وحذر البيان من نتائج مواصلة هذا النهج الذي يهدد فعلا بتصفية المكاسب الديمقراطية للحركة الطليعية .

واكد اخيرا ان القوى الديمقراطية ستناضل كما ناضلت من قبل حاملة مصالح الحركة الطليعية مدافعة عن قضايها وأشار لتاريخ هذه القوى ونضالها المشرق .

هذا وقد علمنا من احد مسؤولي لجان العمل الطلابي ان تعبئة طلبة تجري للتخضير للحزب الطلابي العام في هذا الاسرع وحذر من محاولة اللجنة التنفيذية من جعل هذا التحرك شكليا ومسرحيا .

القوى الديمقراطية في الجامعة اللبنانية تدنن لامبالاة وميوعة القيادة الجبهوية

عقد تحالف القوى الديمقراطية في الجامعة اللبنانية مؤتمرا صحفيا وزع فيه بيانا شاملا تحت شعار : في سبيل توجه ديمقراطي سليم يصدى لسياسة الدولة التعليمية وفي سبيل تعزيز وتعميم المكاسب الديمقراطية وانتزاع المزيد منها . وعرض البيان للمكاسب التي حققتها الحركة الطليعية بقيادة القوى الديمقراطية وفتح ججدا سياسة الدولة التعليمية لوضع اوضاع للشعبية والرامية الى حق اي تطور للمؤسسات الوطنية . واكد البيان على ميوعة وتردد برنامج اللجنة التنفيذية الجديدة « التحالف الرجعي » مما يشكل موقعا للسلطة يمكن لها اخراق الحركة الطلابية من خلاله لتكريس

معركة الحريّات في الجنوب الحلقة المركزية لردع مخطط ضرب المقاومة وحماية النضالات الاجتماعية

يكتسب في هذا الظرف بالذات أهمية وخطورة قصوى .
□ في الوقت الذي تتقدم فيه خطوات الحل الاستراتيجي ، يهيء النظام اللبناني نفسه للحل النهائي لوجود المقاومة في لبنان . في هذا المجال ، تلعب حملة تسعير المصداء للمقاومة التي يشنها كامل الاسعد دورها الاساسي في محاولة تحييد فئات من الجاهليين من اجل عزل المقاومة الفلسطينية عن اهالي الجنوب .

□ ان اشتداد حملة القمع هو الجواب الوحيد الذي باتت تملكه السلطة في الجنوب للرد على تصاعد النقيمة الشعبية ضد الفلّاء والاحتكار والحبوة لاهالي الجنوب من قضايا الري والتبغ والتعليم والخدمات الصحية وغيرها . خاصة في وقت يتصاعد فيه انحياز فئات جماهيرية واسعة لصف القوى الوطنية والديمقراطية ، ويشتد العداء تجاه الاقطاع السياسي وعلى رأسه كامل الاسعد .

□ تلعب حملة القمع الأخيرة ، دورا بالغ الأهمية في اسناد زعامة الاسعد ومحاولة تثبيت أركان زعامة المنهارة . وذلك لاعتبارات متعددة أهمها اثنان :

— في وقت ينفك فيه عدد من اقطاب الاقطاع السياسي عن الولاء للمعهد ، بشكل كامل الإلتعاد ركيزة اساسية من ركائزه . ان تدعيم هذه الركيزة بشكل يحد ذاته تدعيما للمعهد في وجه خصومه ، خاصة على ابواب معركة رئاسة الجمهورية .

— ومع اتساع النفوذ الجماهيري لليسار والقوى الديمقراطية في البلاد عامة ، وفي الجنوب بوجه خاص ، بشكل تدعيم زعامة الاسعد وسيلة هامة من وسائل الحد من بروز معارضة شعبية مستقلة عن السلطة بكافة اطرافها واستقطاباتها ، معارضة تضع موضع التساؤل النظام بأسره وتقود كافة أشكال النضال من اجل انتزاع مطالبها الملحة والراهنة ، تمهيدا لمزيد من الاضعاف للنظام بأسره .

هذه هي الدلالات الاساسية لحملة

خلال الاونة الأخيرة ، عمدت السلطة الى شن حملة قمع وارهاب واسعة النطاق على الجنوب ، تستهدف فيها دور الأجهزة الخاصة بمعاونة ازام الاقطاع السياسي .

في الذكرى الاولى لاستشهاد نعمة درويش وحسن الحايك ، كانت الاستفزازات المسلحة من قبل ازام الاسعد . ثم كانت الحملة المسعورة ضد مركبا وميس الجبل ومجلد سلم لاجل إغلاق مستوصفاتهما وحرمان الاهالي من الخدمات الطبية البسيطة التي يدفعون ثمنها من عرق الجبين ومن ثمن فنانى الاطباء الشرفاء . وخلال تحركات ٦ شباط ، كانت الاعتقالات بحق طلاب الخيام وعدد من الاهالي . واخيرا ، ليس آخر ، شنت السلطة حملة مداميات واعتقالات واسعة النطاق يومي ٢٠ و ٢١ من الشهر الجاري بحق عدد من شباب الخيام بنهمه توزيع بيان ضد الفلّاء والاحتكار . وسبقوا الى مرجعيون حيث تعرضوا للضرب الوحشي ، ونال ادهم — هاني عساف — تقريرا طبيا بالتعطل لاربعة اسابيع . ولا زالت الحملة مستمرة . يوم السبت الماضي اعتقل شابان من الخيام التي يكمن كل ذنبها في انها ترفض الركوع والاستسلام . كما شملت الاعتقالات ميس الجبل والنبطية . التهم : الكتابة على الحيطان ضد الفلّاء والاقطاع . المشاركة في التظاهرات ، والتحريض عليها .

وتجري كل هذه الحملة في ظل قاتون الطوارئ المفروض على الجنوب الذي بات يكتسب في الجنوب مضامينا سياسيا لا صلة له بالنقطة بالوضع على الحدود . ففي الوقت الذي تشرع فيه الابواب للقوات الاسرائيلية تسرح وتمرح ، وتقتل وتدمر دونما رادع ، تستخدم حالة الطوارئ غطاء لعودة الاجهزة غير المدنية لتسيير امور الجنوب والتحكم فيه ، في ظل سلطة تدعي ان ابرز منجزاتها انها حررت البلاد من سيطرة الاجهزة . ان تجدد موجة القمع في الجنوب

القمع الأخيرة التي تشنها السلطة وازلام الاقطاع على الجنوب . من هنا يكتسب النضال من اجل الحريات الديمقراطية في الجنوب معناه الاستثنائي . ومن هنا يشكل استمرار فرض حالة الطوارئ على اهالي الجنوب وسيلة قمع ليس ضد اهالي الجنوب وحدهم ، وانما ضد المقاومة الفلسطينية وكافة القوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية .

ان النضال من اجل الحريات الديمقراطية في الجنوب بات الحلقة المركزية الآن في مختلف جوانب النضال الوطني والاجتماعي في لبنان . ان معركة الحريات في الجنوب هي معركة حماية المقاومة الفلسطينية ومعركة صون حريتها في مواصلة النضال بالاشكال التي تختارها ومن اجل الاهداف التي تحددها .

ومعركة الحريات في الجنوب هي معركة حماية نضال اهالي الجنوب للتحرر من سطوة الاقطاع السياسي المحتضر ومن اجل الخلاص من حالة الفقر واليأس والاهمال التي يعيشون في ظلها .

ومعركة الحريات في الجنوب هي كذلك معركة حماية النهوض المطالب الجماهيري المتصاعد والذي فجر في السادس من شباط في الجنوب بالذات الذي اضرب وتظاهر وقطع الطرق من اقاصه الى اقاصه ، ملخصا بذلك نقمة الجماهير اللبنانية بأسرها ضد الفلّاء والاحتكار وادانتها لتخاذل اليمين النقيبي .

ومعركة الحريات في الجنوب هي ايضا معركة حماية حق العمل النقابي والحزبي ، خاصة في الوقت الذي يشكل فيه الجنوب ركيزة اساسية للحركة النقابية التقدمية — اتحاد عمال الجنوب — كما يشكل مجال اتساع نفوذ اليسار والقوى الوطنية الديمقراطية على حساب الاقطاع السياسي .

ان السلطة تولي أهمية استثنائية لادوات قمعها في الجنوب ، وعلى الاخص حالة الطوارئ والاجهزة الخاصة غير المدنية . ويكتسب القمع في الجنوب معناه الاستثنائي فهي الجنوب لانه أسلوب الهجوم الرئيسي ليس فقط على صعود الحركة الشعبية وانما ايضا وبشكل خاص على المقاومة الفلسطينية وحريتها في الحركة ومستقبلها على الارض اللبنانية من اجل تطبيق الترجمة اللبنانية للحل الاستراتيجي الذي افتتحه فك الارتباط المصري — الاسرائيلي .

لكن هذه الاعترافات تكتسب معركة ضد حملة الدولة وخوض معركة الحريات في الجنوب معنى استثنائيا في هذا الظرف بالذات من اجل حماية المقاومة الفلسطينية ، ورفع الظلم والاهمال عن اهالي الجنوب ، وحماية نهوض الحركة الشعبية ضد الفلّاء والاحتكار والتحكم الرأسمالي الاقطاعي .

وفي رأس مطالب هذه المعركة رفع حالة الطوارئ عن الجنوب التي تغطي فرض الحكم العسكري عليه . هذا هو المطلب الذي ترفعه الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية منذ أعيد فرضه . وليكن المهرجان الشعبي الحاشد ضد قمع الحريات — الذي دعت اليه هذه الاحزاب والقوى — بادرة سلسلة من النضالات من اجل ضد حملة السلطة ورفع حالة الطوارئ وضرب تسلط الاقطاع وازلامه !

فك الارتباط على الجولان
بين النضال المصري والشروط السورية

الجميع

اسبوعين
سياسية
عربية

بيروت ٣/٤/١٩٧٤ - العدد ٦٦٠ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - دل



في الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية

طريق اليسار .. طريق النصر
نعم .. للسلطة الوطنية الفلسطينية

الاشباب وراء استعجال الصدام مع
المقتاومة الفلسطينية في لبنان